



أغراض التقديم والتأخير وأثرها في انقطاع السلسلة الكلامية

أ.م.د. حيدر فرحان عبد

hfarhan@uowasit.edu.iq

جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة التقديم والتأخير بوصفها أسلوباً لغوياً تتداخل فيه العلاقات النحوية مع الأبعاد الأسلوبية، بما يسهم في إبراز جمالية النص والخروج به من النمط المعياري إلى أفق الإبداع. وقد تبين أن هذا الأسلوب يركز على ضوابط نحوية دقيقة تتصل بمفهوم الرتبة، سواء أكانت محفوظة أم غير محفوظة، وهو ما أسس له أوائل علماء النحو، ويبرز البحث الدور الريادي لإمام النحاة سيبويه في بناء التصورات الذهنية المتعلقة بالتقديم والتأخير، إذ أشار إلى أن المتكلم قد يقدم ما هو أهم في بيانه، تحقيقاً لغرض دلالي مخصوص، كما يظهر في تراكيب الاستفهام وغيرها، إذ يسهم العدول التركيبي في توجيه المعنى وإبرازه. وأخيراً، يخلص البحث إلى أن إشكالية التقديم والتأخير تكمن في التوازن بين الضوابط النحوية المعيارية من جهة، والرؤى الأسلوبية ذات الطابع الإبداعي من جهة أخرى، ويتجلى ذلك بوضوح في قضايا مثل تقديم طرفي الإسناد إذا كانا معرفتين، حيث تتداخل القواعد مع المقاصد الدلالية في تشكيل المعنى.

الكلمة المفتاحية: التقديم والتأخير، الرتبة النحوية، السلسلة الكلامية.

The Purposes of Fronting and Postponing and Their Impact on Disrupting the Speech Sequence

Dr. Haider Farhan Abdul

hfarhan@uowasit.edu.iq

University of Wasit/College of Basic Education

Abstract:

This research examines the phenomenon of fronting and postponing as a linguistic technique in which grammatical relationships intertwine with stylistic dimensions, contributing to highlighting the aesthetic appeal of the text and elevating it from the standard form to the realm of creativity. It has been shown that this technique is based on precise grammatical rules related to the concept of word order, whether established or not, a concept laid down by early grammarians. The research highlights the pioneering role of the leading grammarian Sibawayh in developing the mental frameworks related to fronting and postponing. He indicated that a speaker may present what is most important in their statement to achieve a specific semantic purpose, as seen in interrogative structures and other forms, where syntactic deviation contributes to directing and emphasizing the meaning. Finally, the research concludes that the problem of fronting and backshifting lies in the balance between standard grammatical rules on the one hand, and creative stylistic visions on the other. This is clearly evident in issues such as fronting the two parts of a predicate when they are definite, where rules intertwine with semantic intentions in shaping meaning.

Keywords: Fronting and back shifting, grammatical order, speech chain.

المقدمة

"الحمد لله الموقر، والصلاة والسلام على النبي المبعث بأيات ربه الحكيم المدبر؛ فأعرض من أعرض، وتذكر من تذكر. اللهم صلِّ وسلم وزد وبارك عليه، وعلى آله الطيبين الطاهرين، أبد الدهر.



أما بعد:

فقد أدرك اللغويون العرب - وفي زمان مبكر - أن اللغة نظام متماسك تأخذ فيه الألفاظ بعضها برقاب بعض، فلا تظهر قيمة اللفظ الواحد إلا بحضور الألفاظ الأخر على التوالي، لأن هذه الألفاظ - التي هي أوضاع اللغة - لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف ما بينها من الفوائد وهذا ما أكده النحاة الأوائل كالخليل وتلميذه سيبويه ومن جاء بعدهم، فالكلمة المفردة المجردة لها هوية محدودة بدلالاتها الموضوعية لها فإذا وضعت في تركيب فإن شخصيتها الدلالية تتميز عندما توضع في هيئة تركيبية بترتيب ما، وتكون طرائق ترتيبها هي المصدر الأكبر المباشر لكل ما تتضمنه من تأثير .

فالترتيب - إذن - هو المقولة الأساسية في الفنون كافة، وهو الذي ترتب به المضامين والأشياء والمواد وهو من دلائل العقل المنظم ، ولذلك لا نعجب حين نجد له حضوراً مكثفاً - مع ما يقتضيه من تقديم وتأخير - في مختلف العلوم فالتقديم والتأخير مبحث من مباحث النحو وأبوابه، ومقولة من المقولات المنطقية وأسلوب من أساليب البلاغة ، وفصل من فصول النقد ، وركن من أركان المعاني ومظهر من مظاهر الأعجاز القرآني، وهو وسيلة من الوسائل التي يتيحها النسق اللساني، واختيار من الاختيارات التي يجنح إليها المتكلم لإزالة اللبس عن كلامه

فضلاً عن القيمة العلمية التي اكتسبها من شهادات العلماء وتصريحاتهم وممارساتهم ، فالتقديم عند عبد القاهر الجرجاني كثير الفوائد ، جم المحاسن ، وهو عند ابن جني من علامات شجاعة العربية ، وعده ابن فارس من سنن العرب في كلامها ، وجعله الثعالبي من أسرار العربية ، وهو عند الزركشي أحد أساليب البلاغة ، أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام ..

وقد اقتضت طبيعة الموضوع والمادة العلمية المجموعة لدي ، بناء البحث على مباحث ثلاثة تتقدمها مقدمة وتمهيد ويقفوها ملحق وخاتمة، ثم قائمة المصادر.

أما التمهيد فقد كان بعنوان التقديم والتأخير في اللغة والاصطلاح والتأثير، وتناولت فيه محورين، المحور الأول اختص بتعريف التقديم والتأخير في اللغة والاصطلاح ، وتناول الآخر أثر التقديم والتأخير في انتظام السلسلة الكلامية على المستوى المعنوي وقطعها على المستوى المعياري للغة.

وعقد المبحث الأول لدراسة (التقديم والتأخير في الإثبات)، مبتدئاً بآراء النحاة البيان اللغة المعيارية، ثم آراء البلاغيين، فالأسلوبيين المحدثين إن وجد. مبيناً فيه بواسطة الأمثلة القرآنية والشعرية الغرض من التقديم والتأخير .

أما المبحث الثاني فقد كان عن (التقديم والتأخير في النفي) بيّنت فيه بواسطة عرض آراء البلاغيين والمفسرين أثر انزياح أحد ناصر التركيب في المعنى وبيان الغرض ومقصدية المتكلم في توجيه المعنى.

وخصص المبحث الثالث لرصد أنماط التقديم والتأخير في والاستفهام مستعينا بالآيات القرآنية والشعر العربي في بيان العدول التركيبي بين علاقات العناصر المكونة للتركيب. وأكملت البحث بملحق عن تقديم النكرة و (مثل) و (غير) على الخبر ؛ ثم خاتمة بينت فيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث ثم بثبت للمصادر والمراجع التي أعانتنا على إنجاز هذا البحث وأود الإشارة إلى أنني أفدت كثيراً من الدراسات التي سبقته في دراسة التقديم والتأخير، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، د. محمود السيد شيخون، والتقديم والتأخير في القرآن الكريم ، حميد احمد عيسى العامري ، و التقديم والتأخير في القرآن الكريم (دراسة تحليلية) ، د. منير محمود الميسري .

ختاماً وأرجو أن يكون عملي خالصاً لوجه الله الكريم، فهو نعم المولى، ونعم النصير.

التمهيد



مفاهيم البحث والأثر الأسلوبى لظاهرة التقديم والتأخير.

أولاً : التقديم والتأخير في اللغة والاصطلاح

عند البحث عن مادة (قَدَمَ وَأَخَرَ) في المعجمات العربية، نجد أن لها معانٍ عديدة، من هذه المعاني ما ذكر في معجم العين قوله ((القدم والقدم السابقة في الأمر كقوله تعالى: (لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [سورة يونس، الآية: ٢] أي: سبق لهم عند الله خير، وللكافرين قدم شر، والقدم: مصدر القديم من كل شيء. وتقول: قَدَمَ يَقْدِمُ، وَقَدَمَ فلان قومه، أي: يكون أمامهم، والقدم المضي أمام. وتقول: يمضي قدماً ولا يثنى، ورجل قدم مقتحم للأشياء، يتقدم الناس، ويمضي في الحرب قدماً، ولم يأت في كلامهم مقدم ومؤخر بالتخفيف إلا مقدم العين ومؤخرها، وسائر الأشياء بالتشديد)) (١).

وذكر ابن منظور (ت ٧١١ هـ) ((الْقَدَمُ، الْقُدْمَةُ)): السابقة في الأمر، وتقدم كقدم، وقدام وأستقدم: تقدم ومن أسماء الله تعالى، المقدم وهو الذي يقدم الأشياء، ويضعها في مواضعها، فمن استحق التقديم قدمه والقديم على الإطلاق: الله عز وجل (٢). ويقال: ((مضى قدماً وتأخر أخراً، وجاء في أخريات الناس، وأخرفته فتأخر، واستأخر كتأخر)) (٣). ومنه قوله تعالى: ((وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلَّمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ)) [الحجر: ٢٤]. فالأخر خلاف الأول، والأخر نقيض المتقدم، ويقال: لا مرحباً بالأخر أي بالأبعد (٤).

وبناء على ما تقدم تبين أن لمفهوم التقديم والتأخير في اللغة دالتان متضادتان، إذ يعنى الأول بوضع الشيء أمام غيره وقد كان خلفه، ويعنى الثاني بوضع الشيء خلف غيره وقد كان أمامه، لأن كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر (٥) وبالمعنى نفسه انتقل هذا المفهوم من الوضع اللغوي إلى الدلالة الاصطلاحية.

أما في الاصطلاح فلم أجد في المصادر القديمة من بين مفهوم التقديم والتأخير اصطلاحاً بل كانت هناك إشارات إلى التقديم تضمنتها مباحثهم التطبيقية لهذا الأسلوب، ويعد الخليل (١٧٥٠ هـ) أول من أشار إلى التقديم والتأخير، ويظهر ذلك في دراسته للتركيب في التقديم والتأخير قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في باب الابتداء: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستحب أن يقول قائم زيد)، وذلك إذا لم تجد قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، و (عمر) على (ضرب) مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون (زيد) مؤخراً، وكذلك هذا، الحد منه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أن ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله)) (٦)

ويحدثنا سيبويه في صدر كتابه عن التقديم والتأخير بكلام يعد فيه صاحب الريادة، فنحن نلاحظ أن العلماء قبله كالخليل – كانوا يعرفون التقديم والتأخير ولكن لم يقفوا على أسرار البلاغية؛ أما سيبويه فإنه حين يعالج هذه التقية بلفت النظر إلى سر بلاغي مهم تلقفه علماء النحو ومعاني النحو فناقشوه مؤيدين ومعارض فأثرى بهذه الالتفات الذكية كثيراً من المباحث البلاغية فيقول في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: ((فان قدمت المفعول وأخرت الفاعل كقولك ضرب زيداً عبد الله) وكان حد اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدماً وهو عربي جيد كثير كأنهم إن يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وان كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)) (٧)

١ - العين: ٥/١٢٢، ١٢٣، (قدم).
٢ - ينظر: لسان العرب: ٤٦٥/١٢-٤٦٧ (قدم).
٣ - أساس البلاغة (آخر): ٦.
٤ - ينظر: لسان العرب: (آخر). ٤/١٢.
٥ - شرح الرضي: ٤/٢٣٢.
٦ - الكتاب: ٢/١٢٧.
٧ - الكتاب: ٢/١٢٧.



فمن شأن المفعول أن يتأخر عن الفاعل ، ولكنه إذا تقدم لعلة قصد إليها المتكلم وهي العناية والاهتمام ، فان تقديم المفعول على الفعل يأتي لي العرض البلاغي نفسه ، ويبدو أن سيوييه عندما أشار إلى الانزياح الحاصل بـ عنصري الفاعل والمفعول بتقديم الفاعل على المفعول فمثلا بنحو ((ضرب عبد زيادا)) أراد تمييز إجراء عملية الانزياح على الهيكل التركيبي بقوله : ((فان قد المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول...)) (1) قاصدا باللفظ.

الوظيفة الإعرابية التي يشغلها كل من عنصري الفاعل والمفعول برغم التحويل، وسار العلماء بعدهما على هذا المنهج وهو إيراد مواضع التقديم والتأخير مع تجاهل واضح لبيان مفهوم المصطلح ، رغم ما حفلت به كتب التراث النحوي من عناية فائقة لهذا الأسلوب في الجانب التطبيقي (2).

أما علماء معاني النحو فقد أدركوا ولا سيما عند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ) تلك الوظيفة التي يؤديها التقديم والتأخير في الكلام بقوله: ((هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثم تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان)) (3) فالجرجاني يرى إن التقديم ، هو تحويل اللفظ من مكانه إلى مكان آخر ، لقد تحدث علماء ومعاني النحو الذين جاءوا بعد الجرجاني عن التقديم وأغراضه دون الانتباه إلى التعريف بالموضوع قبل ذلك (4) . ولا شك في أن العرب كانت تفضل ذلك دلالة على ملكتهم في صوغ الكلام، وحاجتهم إلى إصابة المعنى، وتحقيق الغرض، حتى أتى هذا المبحث في كلامهم وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق ((5)

ومن مجموع أقوال العلماء القدامى استطاع المحدثون وضع مفهوم مناسب وملائم لأسلوب التقديم الذي نحن بصده فالدكتور إبراهيم أنيس يتطرق إلى التقديم والتأخير بعد مقارنة نظام الجملة بين العربية واللغات الأخرى ويخلص إلى أنه: ((لا شك أن تحديد موضع المسند إليه في جملة من الجمل يترتب عليه أن يتحدد أيضا موضع المسند؛ فتقدم أحدهما يستلزم تأخر الثاني والعكس بالعكس)) (6).

أما الدكتور تمام حسان فقد تحدث عن التقديم والتأخير بوصفه مصطلحا له أركانه وحدوده في إطار حديثه عن الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة وبيان اعتناء علماء البلاغة بالقسم الثاني منها وهي غير المحفوظة بلحاظ أنها محور الدراسة البلاغية الأسلوب التقديم والتأخير (7)

أما المشتغلون بعلم الأسلوب من المحدثين فقد تطرقوا إلى الأثر الأسلوبي لهذه الظاهرة ومنهم د. سعد مصلوح الذي يرى أن التقديم والتأخير جزء من المتغيرات الأسلوبية التركيبية، وهي مجموعة السمات اللغوية التي يعمل فيها المنشئ (بالاختيار والاستبعاد، وبالتكثيف أو الخلخلة، وبتابع طرق مختلفة في التوزيع، ليشكل بها النص، وحينئذ تصبح المتغيرات الأسلوبية خصائص مميزة (8) وعرف د. عز الدين علي السيد التقديم بأنه : ((تقديم جزء من الكلام بمقتضى البلاغة حقه أن يتأخر في الترتيب بمقتضى الأصل العام في القواعد)) (9) وهو عند د. أحمد مطلوب ((تغيير لبنية التراكيب الأساسية أو هو عدول عن الأصل يكسبها حرية ورقة ولكن هذه الحرية غير مطلقة)) (10).

1 - المصدر نفسه: 34/1.

2 - معاني القرآن للقراء: ١/٢٣٨، ومعاني القرآن، للأخفش ١/٢٤٩، والمقتضب: ٤/١٠٩، والخصائص: ٢/٣٨٢.

3 - دلائل الإعجاز: ١٠٦.

4 - ينظر مفتاح العلوم: ٢٩١ و ٢٩٣ و ٣٢١، والإيضاح في علوم البلاغة للقرظيني: ٥٥ و ٨٧.

5 - البرهان في علوم القرآن: ٣/٢٣٣.

6 - من أسرار اللغة: ٢٥٩.

7 - البيان في روائع القرآن 67/1. واللغة العربية مبناها ومعناها: 307.

8 - ينظر الأسلوب دراسة لغوية إحصائية: ٢٣ - ٢٤.

9 - الحديث النبوي من الوجهة البلاغية: ١٣٤.

10 - بحوث بلاغية، د. أحمد مطلوب: ٤١.



ثانياً : التقديم والتأخير بين الوجوب والجواز النحوي

لا شك أن المعيار المؤسس للوجوب والجواز في ظاهرة التقديم والتأخير يعتمد على أمن اللبس من عدمه، وأمن اللبس يعتمد بدوره على قرينة الرتبة النحوية لأن ((دراسة التقديم والتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا التركيب نفسه، أي أنه دراسة تتم في نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة ، لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلفت لاختل التركيب باختلالها ومن هنا تكون الرتبة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها)) (1) ؛ فهي التي تحدد معنى التركيب في السلسلة الكلامية.

لا شك أن العلاقة وثيقة بين علمي النحو والمعاني، فكلاهما يتناول الجملة، إلا أن الأول تحليلي يبدأ بالجملة للوصول إلى المعنى ، والآخر تركيب يبدأ بالجملة ويتخطاها إلى علاقاتها بالجملة الآخر في السياق العام (2) والرتبة مفهوم يتصل بترتيب المعاني النحوية ، وهي تفترض أن لهذه المعاني ترتيباً ينتظمها وهذا الترتيب تراعى فيه أحكام عقلية تتعلق بهذه المعاني فتحتم الرتبة مثلاً تقديم الفاعل على المفعول؛ وهو ترتيب يلزم فيه اللفظ أو المعنى الجزئي مكانه المحدد في السلسلة الكلامية؛ والذي يحدد له مكانه في هذه السلسلة هو حكم عقلي يحكم بتقديم الفاعل على المفعول وهذا الحكم هو أنه لا مفعول بلا فاعل، لأن العقل يحكم بوجود الفاعل أولاً ليفعل فعله بالمفعول، وهذا التحديد العقلي الذي اقتضى هذا الترتيب في السلسلة الكلامية (3).

ولأن اللغة العربية معربة نجد أن حرية انقطاع السلسلة الكلامية وتغيير الرتبة فيها أكبر من اللغات التي تعتمد على نظم الكلام كاللغة الإنكليزية لافتقارها لعلامات الإعراب، لهد فهي تهتم بالرتبة اهتماماً كبيراً ، وتلتزم تراكيبيها مواقع معينة ورتبة ثابتة لأن أي تغيير في رتبة الألفاظ داخل السلسلة الكلامية فيها يؤدي إلى ضياع المعنى، وحرية تغيير الرتبة في العربية مقيدة بأمن اللبس لذلك قسم النحاة الرتبة في العربية على نوعين هما :

1- الرتبة الثابتة وتعني الالتزام بالمواقع الأصلية للكلمات داخل الجملة وعدم جواز تغيير هذه المواقع؛ لأسباب نحوية معنوية ؛ ولأن هذا التغيير يؤدي إلى خلل في العلاقات النحوية التي تربط هذه الكلمات ببعضها ضمن السلسلة الكلامية، فضلاً عن فساد المعنى وقد حصرها ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بثلاثة عشر نوعاً (4) ...

2- الرتبة المنتقلة غير الثابتة (5) . وهي الرتبة التي تمنح الكلمة داخل الجملة والجملة في النص حرية الحركة فقد تتأخر وحكمها التقديم أو تتقدم وحكمها التأخير لدواع

أسلوبية إبداعية ضمن ضوابط نحوية متفق عليها، وعندما نقول منتقلة لا يعني ذلك اختفاء الرتبة ، ولا يعني أنه قد لا يعرض لها ما يدعو إلى وجوب ثباتها والدليل أن رتبة المبتدأ والخبر قد تكون منتقلة ولكن رتبة المبتدأ تكون دائماً مقدمة على رتبة الخبر.

ويذكر الدكتور تمام حسان عن قرينة الرتبة في التركيب القرآني بأنها ((قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية، أي أنها في النحو قرينة على المعنى، وفي الأسلوب مؤشر أسلوبية، ووسيلة إبداع، وتقليب عبارة، واستجلاب معنى أدبي)) (6).

1 - اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٧ .

2 - ينظر : الأصول دراسة ايبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د تمام حسان : ٣٤٦ .

3 - ينظر : دلالة الإعراب لدى النحاة القدامي : ٤٤ .

4 - ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٢٢٥ .

5 - ينظر : الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة د. إبراهيم صالح الخلفات): ١٦-٢٢ ويسميتها د. تمام حسان ب (المحفوظة وغير المحفوظة) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٧ .

6 - البيان في روائع القرآن: ١/٦٧



ثالثاً: التقديم والتأخير و انقطاع السلسلة الكلامية.

السلسلة الكلامية هي: ((منظومة من كلمات متتالية في موقف كلامي معين وتسبقها في العادة فترة سكون وتتلوها فترة سكون)) (1) وهذا التعريف يحدد مكون السلسلة بالكلمات فبينما ذهب د. حسام النعيمي إلى تسميتها بالسلسلة المنطوقة وأن أصغر مكون لها هي المقاطع الصوتية ويسميتها الوحدات الدلالية الصغرى المكونة من صانت وصامت تترابط مع مقاطع أخرى مكونة وحدات لغوية أكبر في السلسلة المنطوقة وهي الكلمات المترابطة ترابطاً موضوعياً بحيث إذا رفعنا كلمة واحدة اختلت السلسلة المنطوقة (2) ، والملاحظ على تعريف الدكتور النعيمي أنه حدد السلسلة بالمنطوق انطلاقاً من دراسته الصوتية في حين إن السلسلة الكلامية تمثل المكتوب والمنطوق كما يوحي المصطلح.

وبالرجوع إلى كتب التراث اللغوي نجد أن علماءنا القدامى اقتربوا من هذا التعريف فابن جني يجعل السلسلة الكلامية متكونة من مجموعة جمل لا جملة واحدة في ((الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها)) (3).

ونرى مفهوم السلسلة الكلامية بأوضح مفاهيمه عند عبد القاهر الجرجاني في ولما كان منهجه يقوم على العناية بنظام الكلمات ، فالنظم عنده هو السلسلة الكلامية بمفهومها البنوي.

المعاصر ، فلا تستقيم السلسلة الكلامية إلا بمراعاة النحو ، فيقول : ((واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قواعده وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخ (بشيء منها)) (4). ومعنى هذا أنه على الناظم أن يتوخى معاني النحو ، لكن هذه المعاني تختلف على وفق الاختيار ، وظاهرة الاختيار في النحو تقوم عليها نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني ، فهو يعتمد على النحو ، ولكن الكلام يختلف من ناظم إلى آخر بحسب اختياره لتقديم لفظ على آخر أو تأخيره ، فهو يتخير في نظمه للشعر أو النثر ما يلاءم حاجاته البلاغية ، من دون أن يخل بالمعنى الذي يخرج إليه النحو ، فعبد القاهر الجرجاني بذلك يبرز مستوى الإبداع الذي يتجلى في النظم بأفاق رحبة غير محدودة يظهر عبرها التمايز بين إبداع وآخر ، فلم يعد النحو عنده علم الأعراب والبناء ، بل أصبح دالاً على العلاقات النحوية بين مفردة ومفردة ، وبين جملة وجملة ، والمعنى الذي يفرزه السياق عبر استخدام أو آخر.

وهو ما يجعلنا نقف أمام تحديد مفهوم الجملة عند المحدثين فقريب منه تعريف الدكتور المخزومي للجملة فهي ((الصورة اللفظية للفكرة)) (5)؛ في حين أكد الدكتور كمال بشر بأن الجملة جزء من الكلام المترابط وتحدد بسكنتين (6) ؛ وذهب الدكتور مصطفى حميدة إلى أن استقلالية الجملة في السلسلة الكلامية أمر نسبي تحكمه علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق داخل النص (7).

والخلاصة أن السلسلة الكلامية : هي مجموعة من الكلمات المتألفة في الجمل المرتبطة موضوعياً داخل النص ، وتؤدي دوراً إبلاغياً توصلياً بين المنشئ والمتلقي.

أما انقطاع السلسلة الكلامية هو (لحن تركيبى - سانتاكسي ميمز مغاير لأنواع اللحن الأخرى يقع في الكلام نتيجة احتكام المنشئ إلى عقله في الحكم على .

1 - معجم علم الاصوات (د. محمد على الخولي) : ٧٩

2 - ينظر : أبحاث في أصوات العربية : ٦١ - ١٢٠

3 - الخصائص : ١/١٩

4 - دلائل الإعجاز : ٨١

5 - في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٨٢

6 - ينظر : دراسات في علم اللغة العام (الاصوات) : ٢/٢٥١

7 - ينظر : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ١٤٨ و ٢٠٤.



سوية الكلام، بدل احتكامه إلى حسه اللغوي الذي إليه دون سواه يكون الاحتكام في سوية الكلام المندرج في مستوى التركيب الجملي)) (1).

وتأسيساً على ما تقدم لا ينبغي النظر إلى مصطلح القطاع السلسلة الكلامية بأنه ظاهرة سلبية في توجيه النص، بل هي سمة إبداعية لا ينبغي النظر إليها من زاوية القواعد النحوية بل من جانب الحس اللغوي وطبقاً لهذا الفهم فلا شك إذن في أن للتقديم والتأخير أثراً فاعلاً في سبك السلسلة الكلامية على المستوى المعنوي، ويقطعها على مستوى الأصل المعياري الذي اعتاده الدارس للقواعد النحوية.

واتخذت الدراسات الأسلوبية الحديثة مفهوم الانزياح أداة إجرائية مهمة لفك رموز النص، وقد وضع له الأسلوبيون مصطلحات بديلة منها العدول والتجاوز ويظهر في مباحث الحذف والإيجاز والتقديم والتأخير، ويلتقي هذا مع توجهات القدماء في التعامل مع هذه الأدوات الإجرائية التي تفك غريب النص، وتكشف عن تلك الطاقات الإيحائية للغة، وعن قدراتها التعبيرية (2).

وقد أسس الأسلوبيون لهذه الفرضية انطلاقاً من نظرتهم إلى اللغة في مستويين عادي وإبداعي ((والمستوى العادي هو الذي يعتمد النحو التقديدي في تشكيل عناصره، كما يعتمد اللغة في تنسيق هذه العناصر، وثمرتها الترابط بين ما يقول به النحاة وما يقول به اللغويون ظهور مثالية اللغة في استخدامها المؤلف، وهي مثالية افتراضية أكثر منها تطبيقية واقعية)).

ولأن التقديم والتأخير أسلوب جمالي؛ يتحقق على مستوى اللغة الإبداعية ويتجاوز اللغة المعيارية لإبراز مثالية اللغة العربية في صوغ المعاني النحوية فسينطلق بحثنا من ضوابط اللغة المعيارية إن وجدت، ومن ثم الانتقال إلى العرض الأسلوبي، الذي من أجله تم قطع السلسلة الكلامية في بعدها المعياري إلى بُعد يُبحث فيه عن غرض المتكلم من تقديم عنصر على آخر في السلسلة الكلامية (3).

المبحث الأول : التقديم والتأخير في الإثبات.

أ / الابتداء بأحد المعرفتين.

المسند والمسند إليه ركنان أساسيان في الجملة العربية ولا يستقيم المعنى إلا بهما والمسند إليه هو المحكوم عليه، أو المخبر عنه فلا يستقيم المعنى من دونه، وأقدم إشارة إليه في كتاب سيبويه إذ جاء إطلاقه لمصطلحي المسند والمسند إليه) فقال: ((هذا) باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يعنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك وهذا أخوك)) (4).

ولا جدال في أن المركب الاسمي عند النحاة مرتب على جعل المبتدأ أولاً في التركيب ثم الخبر (5) بذلك أن الخبر وصف للمبتدأ وحقه التأخير كالوصف (6) ولكن عند استقراء اللغة من قبل النحاة الأوائل، وجدوا أن الجملة الاسمية يقع فيها التقديم والتأخير تبعاً لما يريده المتكلم. وتبعاً لهذا التركيب لا يجوز عند النحاة تقديم الخبر إذ لو تقدم الخبر الحصل لبس في أن يكون الأول (مبتدأ) وأنت تريد الخبر (7)، وذلك نحو: (زيد أخوك)، إذ لو قدمت فقلت: أخوك زيد، لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد الخبر من غير دليل يدل عليه (8).

1 - قواعد فانت النحاة: ١٩٠ - ١٩١
2 - ينظر: الأسلوب والأسلوبية، د. عبد السلام المسدي: ١٦٤.
3 - البلاغة والأسلوبية: ١٩٨
4 - الكتاب: ١/٢٣
5 . ينظر: شرح المفصل: ١/٩٣
6 ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢٠٥.
7 ينظر: شرح المفصل: ١/٨٦ و شرح التسهيل: ١/٢٩٦
8 ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٢١٠، و همع الهوامع: ٢/٣٢



أما علماء المعاني فيأون بأنفسهم عن ضوابط اللغة المعيارية وينظرون إلى المعنى من وراء تقديم طرفي الإسناد؛ قال عبد القاهر الجرجاني : ((وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد المنطلق، حيث تقول مرة : (زيد المنطلق)، وأخرى، (المنطلق زيد) ، فأنت في هذا لم تقدم المنطلق) على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ ((¹))، وبين في مكان آخر أن قولنا : (زيد المنطلق)، والفرق بينه وبين قولنا : (المنطلق زيد)، ((فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالتين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر وبيانه أنك إذا قلت : زيد المنطلق)، فأنت في حديث انطلاق قد كان ، وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو ؟؛ فإذا قلت : (زيد المنطلق)، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز. وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق) فقلت: المنطلق زيد؛ بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا بالبعد منك ولم تثبته، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: المنطلق زيد)؛ أي هذا الشخص الذي تراه من بعيد هو زيد)) (²).

وذهب الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) مذهب عبد القاهر نفسه في قوله تعالى : ((وظنوا تعالى أنهم ما بعثهم حُصُونُهُمْ)) [الحشر : ٢ فبعد تعيين المعرفتين الخبر المقدم (ما نعتهم) والمبتدأ المؤخر (حُصُونُهُمْ)؛ يفترض سؤالاً ؛ هو ما الفرق بين ترتيب الكلام في قوله تعالى السابق، وبين قولنا : وظنوا أن حصونهم مانعتهم، يجيب بأن هناك معنى خرج له تغيير ترتيب الكلام فيقول : في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها، ومنعها إياهم؛ وفي تصيير ضميرهم اسماً لـ (إن) وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة؛ لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازتهم؛ وليس ذلك في قولك: وظنوا أن حصونهم مانعتهم)) (³).

وهكذا يطبق الزمخشري رأي الجرجاني؛ فكلاهما يبينان أن انقطاع النظم (السلسلة الكلامية) عن المستوى المعيارى النحوي الذي ينظر للتركيب من زاوية أمن اللبس من عدمه، يخرج لأغراض أرادها المتكلم وليس الأمر اعتبارياً، فإذا فهم المعنى من التقديم فلا ليس في التركيب لأن المعنى المتولد من التقديم الذي وضحه عبد القاهر الجرجاني وطبقة الزمخشري يوضح المراد ويبعد اللبس الذي قال به النحاة.

وقد أوضح الدكتور فاضل السامرائي معاني أخرى يخرج إليها تقديم الخبر على المبتدأ وكلاهما معرفتان؛ منها قصر المبالغة) كما في قولنا: (زيد الشجاع) و (سعید الشاعر) ، و (محمد الأديب؛ فإذا قلنا : (الشجاع زيد)، و (الشاعر سعيد) و (الأديب محمد)؛ فإننا قصدنا معنى قصر المبالغة تريد أنه هو المختص بالمعنى من دون غيره؛ وإذا قصدت هذا المعنى فلا يجوز العطف عليه على جهة الإشراك، ومن معاني التقديم أن تورده على وجه اتضح أمره وعرف؛ كما في: (سعید الجواد)، فتقول : (الجواد سعيد)، لا على وجه القصر وإنما على وجه أن هذا شائع معروف ومنها أن تورده على وجه ثبت عند المخاطب علمه افتقول: (الشاعر هو) .

فهذا على معنى: هل عرفت الشاعر وخبرت حقيقته؟ فهذا هو (⁴).

ب - المسند إليه (معرفة والمسند (جملة فعلية) .

جوز البصريون في هذا التركيب تقديم الخبر مفرداً كان أم جملة، لوروده سماعاً بكثرة في كلام العرب ؛ في حين أوجب الكوفيون في هذا التركيب تقديم المبتدأ وتأخير الجملة الفعلية الآن في الجملة الفعلية

¹ دلائل الإعجاز : ١٠٧/١٠٦

² - المصدر نفسه : ١٨٦.

³ الكشف: ٤/٤٩٩

⁴ ينظر: معاني النحو : ١/١٩٥ - ١٦١



ضميراً مستقراً أو ظاهراً يعود على المبتدأ، فلو قدمنا الجملة الفعلية لأصبح الضمير عائداً على لفظ متأخر لفظاً ورتبة، وهذا لا يجوز في عرفهم (1)، فضلاً عن اشتباه المبتدأ باسم الفاعل بعد تقديم الجملة الفعلية، قال الرضي: (أو) كان الخبر فعلاً، أي فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ، نحو: زيد قام، فإنه لو قدم أشتبته المبتدأ بالفاعل)) (2).

وعلى مستوى المعنى النحوي يرى الدكتور فاضل السامرائي أن هناك معان يخرج إليها التركيب في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر إذا كان خبره جملة فعلية، وليس

الأمر اعتباطياً، ومن هذه المعاني التخصيص والحصص فإذا قلت: (أعاني سعيد). كان إخباراً ابتدائياً، والمخاطب خالي الذهن، وإذا قلت: (سعيد أعاني)، فقد خصصت سعيداً بالإعانة وقصرتها عليه أو تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن السامع، وذلك في تحقيق الوعد والضمان، كقولك للرجل: أنا أعطيك، و(أنا أكفيك) أو لتعجيل المسرة أو المساءة، نحو: (أبوك عاد)، و(السفاح حضر) أو لإظهار تعظيمه أو تحقيره؛ كما في قوله تعالى: (الله يستهزئ بهم) [البقرة: 15]، أو الغرابة نحو: (المقعد مشى) و(الأخرس نطق)، أو لغير ذلك (3).

ولا يجوز تقديم الخبر الجملة الفعلية في هذا التركيب لئلا يتحول التركيب من باب الإسناد بين المبتدأ والخبر إلى باب الإسناد بين الفعل والفاعل، فضلاً عن قطع ضوابط اللغة المعيارية لوجود غرض بلاغي خرج إليه التركيب، وهو الفائدة المتوخاة من ظاهرة التقديم والتأخير، وبما إن الخبر وصف للمبتدأ فانصاف المبتدأ بجملة فعلية فعلها مضارع فيه دلالة على تكرار حصول هذه الصفة للمبتدأ فضلاً عن استمرارية الحدث بشكل متجدد (4).

ج . التقديم والتأخير بين (كان) و (إن) ومعموليهما.

وسميت بالناسخة لأنها عوامل لفظية تنسخ حكم المبتدأ وليس الابتداء؛ أي أن علاقة الارتباط بالإسناد باقية، قال سيبويه: ((ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبد الله منطلقاً)، و (ليت زيداً منطلقاً)؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده)) (5)، فسيبويه هنا أكد على بقاء الرابطة الإسنادية بين اسم (النواسخ) وخبرها؛ والتغيير الحاصل بعد دخول هذه الأفعال هي تحول التسمية من المسند إليه إلى اسم لها وتحول المسند إلى خبر لها في التحليل النحوي (6).

وبلحاح بقاء علاقة الإسناد بعد دخول النواسخ فجميع الأحكام النحوية الخاصة بالتقديم والتأخير بين طرفي الإسناد تجري عليهما حتى بعد دخول النواسخ عليهما

قال المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((كان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر، ويكون معرفة ونكرة، أي ذلك فعلت صلح، وذلك قولك: كان زيد أخاك، وكان أخاك زيد، وكذلك جميع بابها في المعرفة والذكرة)) (7) وعليه ابن السراج بقوله: ((اعلم أن ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في كان)) (8).

فنلاحظ أن الكلام عند النحاة يدور حول تقديم اسم كان على خبرها، ولكن هل يجوز تقديم اسم كان عليها نفسها؟ وقد أجاب ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) على هذا السؤال بقوله: ((لما كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها)) (9)؛ والذي يجوز تقديمه

1 . ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٥، وكشف المشكل: ١/٣١٦.

2 شرح الرضي: ١/٢٥٨، وينظر: همع الهوامع: ٢/٣٣

3 . ينظر: معاني النحو: ١/١٤٦، ١٤٤

4 . ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٢١٣

5 - الكتاب: ١/٢٣

6 . ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية: ٦٩، والتحويل في النحو العربي: ١٤٧

7 . المقتضب: ٤/٠٨٧

8 الأصول في النحو: ١٤/٨٦

9 شرح المفصل: ٧/١١٣



وتأخيره من معمولي هذه الأفعال عليها هو الخبر لأنه يحكم المفعول لها فلما كان تقديم المفعول على الفاعل جائز، جاز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها وعلى أسمائها (1) ومنه قوله تعالى : ((أَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلُمُونَ)) [البقرة : ٥٧]؛ وما سبق ذكره يمثل اللغة المعيارية التي قعد النحاة ضوابط تحكم التقديم بين كان ومعموليها).

أما إذا أردنا البحث عن المعنى النحوي الذي خرج إليه التقديم في كان ومعموليها، فيطالعنا الدكتور فاضل السامرائي بفكره المبدع ليلخص لنا المعاني التي يخرج إليها التركيب بلحاظ التقديم بين كان ومعموليها؛ فيقول:

(الأصل في هذا الباب أن تأتي بالفعل الناقص قاسمه فخبيره، فنقول مثلا : (كان محمد قائما شأن الفعل والفاعل والمفعول به؛ فإذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك لسبب يقتضيه المقام؛ وذلك كان تقول: (محمد كان قائما)، أو (كان قائما محمد)، أو (قائما كان محمد)..

- 1- فأما قولنا : كان محمد قائما، فيكون إذا كان المخاطب خالي الدهن.
- 2- وأما قولنا : (محمد كان قائما) ، فهو من باب تقديم المبتدأ على الخبر الفعلي للاختصاص والاهتمام، وذلك كان يظن المخاطب أن زيدا كان قائما لا محمدا فترد عليه بقولك : محمد كان قائما
- 3- وأما قولنا : كان قائما محمد، فهو من باب تقديم الخبر على الاسم للعناية به والاهتمام وذلك كان يكون محمد مريضا لا يقوى على القيام لمدة ثم قام فتقدم الخبر على الاسم، وتقول : (كان قائما محمد)؛ لأن الخبر ههنا أولى بالاهتمام من الاسم... وهكذا تقدم الخبر على الاسم إذا كان المخاطب به أعلى
- 4- وأما تقديم الخبر على (كان) نحو قولنا : (قائما كان محمد فهو من باب التخصيص وذلك إذا كان المخاطب يظن أن محمدا كان قاعدا لا قائما فتصح له هذا الوهم وتقول إنه كان قائما لا قاعدا ((2).

أما تقديم معمول خبر (كان) ففيه تفصيل فيجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفا أو جار ومجرور، نحو : كان عندك، أو في المسجد، زيد معتكفا ، فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا، والكوفيون يجيزون مطلقا، وفصل ابن السراج، والفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) فأجازوا إن تقدم الخبر معه، نحو : كان طعامك أكلا زيد ومنعوه إن تقدم وحده، نحو : (كان طعامك زيد أكلا) (3).

وذكر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) جواز تقديم خبر (كان) الجملة فإذا كان للخبر المقدم معمول مؤخر امتنعت المسألة إن كان مرفوعا، مفردا أو مصحوبا بغيره نحو : قائما كان زيد أبوه، و (أكلا كان زيد أبوه طعامك) فإن كان المعمول منصوبا لا مرفوع معه، جازت المسألة على قبح، نحو : (أكلا كان زيد طعامك) فإن كان المعمول ظرفا أو شبهه حسنت المسألة نحو : ((مقيما كان زيد عندك وراغبا كان عمرو فيك)) (4).

أما التقديم في (إن) وأخواتها فقد تقدم في كان وأخواتها) أن طرفي الإسناد مع هذه العوامل يتم التعامل معهما من جهة التقديم والتأخير كما يتعامل مع المبتدأ والخبر ؛ ولكن مع (إن وأخواتها) لا يأخذ معموليها أحكام المبتدأ والخبر لأنها حروف غير متصرفة وهي فرع على الأفعال إلا في حالة ما إذا كان الخبر ظرفا أو جار ومجرور (5).

ويذكر ابن عقيل أنه يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسما:

1 المصدر نفسه : ٧/١١٣

2 معاني النحو : ١/٢٥٥

3 ينظر : كشف المشكل: مج ١/٣٣٤، وشرح ابن عقيل: ١/٢٥١، وأوضح المسالك : ١/١٧٤.

4 شرح التسهيل : ١/٣٥٥.

5 ينظر : شرح المفصل: ١/١٠٣



أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيرها وذلك نحو : ليت فيها غير البذي (أو ليت هنا غير البذي)، أي الوقح؛ فيجوز تقديم (فيها) و (هنا) على (غير) وتأخيرهما عنه.

والثاني (1): أنه يجب تقديمه؛ نحو: ليت في الدار صاحبها) فلا يجوز تأخير (في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة)) (2).

ولكن ما الذي سوغ تقديم خبر هذه الأحرف في حال كونها ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقط؟ فأجاب ابن السراج (ت ٦١٠ هـ) بقوله : ((لأنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك ، وإنما حسن تقديم الظرف إذا كان خبراً، لأن الظرف ليس مما تعمل فيه (إن) ولكثرته في الاستعمال)) (3) ، في حين عمل المرادي في كون المتقدم من الظرف والجار والمجرور هما ليسا خبرها حقيقة وإنما معمولاه (4).

ومثلما لم يجز تقديم خبر (إن) إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لم يجز تقديم معمول خبر (إن) إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو : إن عندك زيدا مقيم (و إن فيك عمرا راغب ، ففي قولنا : إن زيدا أكل طعامك لا يجوز أن نقول : (إن طعامك زيدا أكل) (5).

أما إذا جاء الخبر جملة فعلية فلا يجوز قال المبرد : ((وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إن) لوقوع غيرها فيه وإن قال قائل فقل: إن يقوم زيدا الآن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إن) فإن هذا محال من وجهين:

أحدهما : أن (إن) مشبهة بالفعل فلا يجوز أن تلي الفعل، كما لا يلي فعل فعلا، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة : كاد يقوم زيد، لأن في كاد ضميرا حائلا بينها وبين الفعل.

والجهة الأخرى: أن (يقوم في موضع قائم ، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إن) واسمها ، كما لا يجوز أن يفصل بقائم)) (6)؛ وهو تعليل دقيق وممتع.

د - تقديم الظرف على عامله :

إن أغراض تقديم الظرف لا تكاد تختلف عن غيرها من أغراض التقديم وكلها تتعلق بالاختصاص والحصص، نحو قوله تعالى : ((إنا إلینا إیابهم ثم إن علینا حسابهم) [الغاشية ٢٥) فقد قدم (إلینا) على (إیابهم) و قدم (علینا) على (حسابهم) وذلك لأن الموطن قصر وتخصيص (7)، قال الزمخشري (فإن قلت: ما معنى تقديم الظرف؟ قلت:معناه التشديد في الوعيد، وإن إیابهم ليس إلا إلى الجبار المقتدر على الانتقام، وإن حسابهم ليس بواجب إلا علیه)) (8).

ونحو قوله تعالى : ((وَجُودٌ یَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ إلی ربها ناظرة)) [القيامة : ٢٢-٢٣] ،

إن حقيقة المعنى المقصود من الآية الكريمة هو الاختصاص ، فالوجه تتجه متطلعة إليه سبحانه دون سواه ، لأنه لا يسعها في ذلك اليوم أن تنظر لغيره ، وهذا ما أشار إليه ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) إذ يرى أن تقديم الظرف ههنا للاختصاص إذ فتر المعنى بقوله : ((تنظر إلى ربها دون غيره) (9)، وأشار مع غرض الاختصاص إلى غرض لفظي بقوله إنما قدم من أجل نظم الكلام) ، ومنه قوله جل وعلا : (قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا)) (الملك : ٢٩) . قال الأستاذ فاضل السامرائي فقد أخرج (به) عن (أمننا)

1 الصواب الآخر.

2 شرح ابن عقيل : ١/٣١٠

3 الأصول: ٢/٢٣١

4 ينظر : توضيح المقاصد : ١/٣٣٥

5 ينظر : شرح ابن عقيل: ١/٣١٠، وشرح الأشموني: ١/٤٢٦.

6 .المقتضب: ٤/١١٠

7 - ينظر : البرهان : ٣/٢٣٦.

8 - الكشف : ٤/٠٧٤٥

9 ينظر : المثل السائر : ٢/٠٤٠



فقال (أما به) وقدّم (عليه) على (توكلنا) فقال (وعليه توكلنا) لأن الموطن الأول ليس موطن قصر فالإيمان لا يقتصر على الإيمان بالله ، بل يكون به وبملائكته وكتبته ورسله واليوم الآخر وغير ذلك، ولذا لم يقدم (به)، ولو قدمه الأفاد القصر وكان المعنى لا يؤمنون إلا به، وقدم الجار والمجرور في (عليه توكلنا) لان التوكل لا يكون إلا عليه وحده لتفرده بالقدرة والعلم القديمين (1) ..

وفي قوله تعالى : ((فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب)) (الشراح 8،7) ترى د. عائشة بنت الشاطي أن الملحظ البياني في قوله : ((وَالِإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ)) هو في تقديم ((إلى ربك)) على الفعل ((ارغب)) ، وهو تقديم يفيد القصر والتخصيص (2). والأحسن انه مع أفادته عرض الاختصاص الذي أشارت إليه قدم لعرض الطلاوة وحسن النظم. وهو ما أكده الأستاذ فاضل السامرائي فليس كل تقديم للأهمية أو الاختصاص، فقد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام كقولك : (زيد في الدار)، جوابا عن سؤال (أين زيد؟)؛ (في الدار زيد) جوابا عن سؤال (من في الدار؟)، فهذا ليس من باب الاختصاص أو غيره، وإنما قدمت الذي يعلمه المخاطب وأخرت الذي جهله)) ، ويرى القرويني ومن تبعه من المحدثين في قوله تعالى : ((ولا تقتلوا أولادكم من إملاق تحن نرزقكم وإياهم)) [الأنعام: 151] إن البلاغة أوجبت تقديم الوعد بزرزق الآباء وتكميل العدة بزرزق الأولاد؛ لان في قوله من إطلاق يشير إلى أن الخطاب موجه للفقراء من دون الأغنياء (3) ...

ويلاحظ مما سبق أن تقديم الظرف على معموله يكون لإشعار المخاطب بقطع سلسلة الكلام المسترسل بتقديم ما يجب على المتلقي التنبه عليه، إذ لو أخر ولم يقطع سلسلة الكلام لم ينتبه عليه؛ فقطع اللغة المعيارية والانتقال إلى اللغة الإبداعية فيه دلالة على أن في الكلام معنى مهم يجب التنبه عليه، وإلا لم تكن هناك فائدة من التقديم وقطع سلسلة الكلام.

هـ - تقديم المفعول به على الفعل والفاعل.

تختلف دلالة التركيب الفعلي باختلاف ترتيب العلاقات بين العناصر المكونة لهذا التركيب وهي : (الفعل)، و (الفاعل) و (المفعول به)، وقد أجاز النحاة التغيير في الترتيب ليتوسعوا في الكلام بالتقديم والتأخير ما دام التركيب لا لبس في دلالاته بقريئة العلامة الإعرابية، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب يوفي هذه الحالة يتم التفريق بين من قام بالفعل وبين من وقع عليه، أما إذا خافوا اللبس لم يُجيزوا إلا الترتيب. كما في : (ضرب عيسى موسى)، أو : (ضرب هذا هذا)، فتكون قريئة الرتبة هي المعتمدة في دفع اللبس فالذي يأتي بعد الفعل هو من قام بالفعل وبعده من وقع عليه (4) ؛ واختلاف الرتبة تبعاً لظاهرة التقديم والتأخير هي سمة أسلوبية يعمد إليها المتكلم لأغراض متعددة ، ففي حال تقديم المفعول به على الفعل والفاعل يكون الغرض (التخصيص) (5) ، كما في قوله تعالى : ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ)) [الفاتحة : 5] .

وفي حال تقديم المفعول به على الفاعل وتوسطه التركيب الفعلي في الفعل المتعدي المفعول به واحد، يكون العرض لأهميته أو للعناية به، أو قد يكون المتلقي يريد معرفة من وقع عليه الفعل قبل الفاعل كما في قولنا : (قتل الخارجي فلان) (6) فالعلاقة بين الفعل والمفعول به، هي كالعلاقة بين الفعل والفاعل، في أن الغرض من ذكره إفادة تلبسه به، لا إفادة وقوعه مطلقاً (7)؛ قال سيبويه في قولنا : ضرب زيداً عبد الله، إن هذا التركيب : (عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم)) (8).

1 ينظر: التفسير البياني للقرآن الكريم: 76/1..

2 معاني النحو : 143/1.

3 ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ٩٦ و دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم (د. منير المسيري) : ٧٧ .

4 ينظر : الأصول في النحو : ٢٤٥/٢، ودلالة الإعراب لدى النحاة القدامي : ٤٤ .

5 ينظر : التلخيص في علوم البلاغة : ١٣٤ .

6 ينظر : المصدر نفسه : ١٣٤، ١٣٥ .

7 . ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ٨٨ .

8 - الكتاب : 34/1.



ولتقديم المفعول به في الجملة الفعلية صورتان

- 1- تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، كما في قوله تعالى: ((إياك لعيد)) [الفاحة: ٥]، فيكون التركيب: المفعول به ثم الفعل والفاعل.
- 2- تقديم المفعول به على الفاعل فقط، وذلك نحو: (ضرب زيدا عمرو)، فيكون التركيب الفعل فالمفعول به ثم الفاعل، وهو الذي يسميه الجرجاني (تقديم على نية التأخير)، لأنك لم تخرج المفعول به عما كان عليه من وقوع الحدث عليه^(١).

ويأتي التقديم والتأخير في الجملة الفعلية تبعاً لمعايير النحاة على النحو الآتي:

١. **تقديم المفعول به على الفاعل** وهو أن يتوسط المفعول به التركيب، ولهذا التقديم تبعاً للجواز والوجوب النحويين له ثلاثة حالات فامتناع تقديم المفعول به على الفاعل، فيما إذا حدث لبس في التركيب، نحو: (قتل عيسى موسى)، أو أن يقع المفعول محصوراً بـ (إنما) لأنه لو قدم المفعول على الفاعل لانقلب المعنى المراد نحو: (إنما ضرب زيد عمراً) فلو عكس التركيب لأصبح الفاعل محصوراً وأنت تريد حصر المفعول به، أو إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميراً متصلاً، نحو: (أكرمك) و (استقبلته)؛ أو إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً، نحو: (اضربوا زيدا).

ووجوب **تقديم المفعول به على الفاعل** وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، نحو: ضربه زيد، أو أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به كما في قوله تعالى: ((وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)) [البقرة: ١٢٤]، أو إذا كان الفاعل محصوراً كما في قوله تعالى: ((إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)) [فاطر: ٢٨] **وجواز الأمرين**: وهو في غير الحالات السابقة، كأن يكون الفاعل والمفعول اسمين ظاهرين، نحو: ضرب عبد الله زيدا يجوز أن تقول: (ضرب زيدا عبد الله) (٢).

ب. **تقديم المفعول به على الفعل والفاعل**: ولتقديمه ثلاث حالات: فأما وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل: وذلك إذا كان المفعول به من ألفاظ الصدارة كأسماء الاستفهام أو الشرط، كما في قوله تعالى: ((فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ)) [غافر: ٨١]. أو بإضافته إلى مستحق للصدارة، نحو: صاحب من تكرم أكرم، أو يكون المفعول به ضميراً منفصلاً لو تأخر وجب اتصاله، كقوله تعالى: ((إياك نعبد)) [الفاحة: ٥].

وأما امتناع تقديم المفعول به على الفعل وذلك إذا كان الفعل للتعجب، نحو: (ما أحسن صدق النضال)، في (صدق) منصوب بالفعل ولا يجوز تقديم ما في حيز ما التعجبية عليها، أو إذا كان الفعل منصوباً بحرف مصدرية نحو: يرضيني أن تؤدي واجبك)، فلا يجوز تقديم (واجبك) على الفعل حتى لا يفصل بين (أن) المصدرية والفعل المنصوب بعدها عند جمهور النحاة، أو أن يكون مفعولاً لفعل الشرط، كما في قوله تعالى: ((مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ)) [النساء: ١٢٣]، لأن أداة الشرط لها الصدارة في الكلام وجواز التقديم والتأخير: وهو في غير حالات المنع والوجوب، ولأنها مواقع جواز فلا إشكال فيها (٣).

وفي الفكر البلاغي ينظر إلى تقديم المفعول لأغراض فقد يأتي تقديم المفعول به على الفعل للاختصاص وهو ابرز غرض في تقديم المفعول به بل في عموم مسائل التقديم، وذلك نحو قوله تعالى: ((وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ)) [البقرة: ١٧٢] وقوله جل وعلا: ((بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ)) (الزمر: ١٦) يغان حقيقة المعنى المقصود من الآيتين الكريميتين هو الاختصاص، فالله تعالى هو المخصوص وحده بالعبادة دون غيره.

١: دلالات الإعجاز: ١٠٦، ودراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة: ٢٢١.

٢ شرح الرضي: ١/١٩٠، والجملة الفعلية: ٩٢، ١٠٠.

٣ جمع الهوامع: ٣/١٢٩، والجملة الفعلية: ١٠٣.



وقد يكون تقديم المفعول به على الفعل لرد الخطأ في التعيين جاء في الإيضاح وأما تقديم مفعوله ونحوه فلرد الخطأ في التعيين كقولك (زيداً عرفت) لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني . وتقول لتأكيديه وتقريره . زيداً عرفت لا غيره)) (1) .

وقد ورد تقديم المفعول به على الفاعل المزية يقتضيه المعنى المراد بثه في نفس المتلقي ، من ذلك قوله تعالى : ((وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ)) [الأنفال : ٥٠] . قدم المفعول به الذين كفروا على الفاعل لان السياق على الذين كفروا ، وتغليظ عقوبة الكفر وبيان .

عاقبة الكافرين ، وان احتضارهم ليس كاحتضار المؤمنين ، إذ يلقي الكافر عذاباً ومشقة في احتضاره وأنه يبدأ صب العذاب عليه حين التوفي . فالمقصود هنا تشنيع حالة الكفر وبيان غلظ عقوبة الكافرين فقدم المفعول به (الذين كفروا) ولو أخره لم يعد هذا المعنى .

وكما يتقدم المفعول به على الفاعل تتقدم المفعولات بعضها على بعض كتقديم (الشركاء) على الجن في قوله تعالى : ((وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ)) [الأنعام : ١٠٠]

فالآية الكريمة سبقت للإنكار التوبيخي ، وهو إنكار أن يتخذ الله شريكاً من الجن أو من غيرهم (2) ، أما تقديم (الجن) في قولنا : ((وجعلوا الله الجن شركاء)) فهو إخبار بعبادتهم (الجن) من دون الله، ومن الممكن أن يكون غير الجن قد جعلوهم شركاء، فلما قدم وأخر علم أنه ما كان ينبغي أن يكون الله شريك لا من الجن ولا من غيرهم (3) .

إن التمعن في هذا النص يفضي إلى أن السمة الأسلوبية البارزة لتقديم الشركاء هي تعني أن يكون الجن شركاء الله ، لذلك وجه عبد القاهر الاهتمام إليها وتبسيط الأفكار عليها ، فضلاً عما يتطلبه هذا التقديم من قيم اقتضاها تعديل الكلام ونظمه وتوجيه دلالاته أو معناه توجيهاً صحيحاً ويتحدد هذا بقول عبد القاهر : فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدم الشركاء واعتبره فانه ينبهك لكثير من الأمور ويدلك على عظم شأن النظم)) (4) ..

ي - تقديم الحال على صاحبها:

الحال في اللغة : نهاية الماضي وبداية المستقبل؛ وفي الاصطلاح ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو: ضربت زيدا قائماً، أو معنى، نحو : (زيد في الدار قائماً) (5) ، وضابطه في المعنى أن يقع في جواب كيف؛ فإذا قلت: (أقبل عبد الله ضاحكاً) ، فكأن سائلاً سأل : كيف أقبل فقلت (ضاحكاً) (6). وصاحب الحال قد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحرف جر أما رتبة الحال مع صاحبها فهي على ثلاثة أوجه:

الأول: وجوب التقديم على صاحبها وذلك في حالتين هما: إذا كان صاحبها محصوراً، نحو: ما جاء راكبا (إلا زيد). وإذا كان صاحبها مضافاً إلى ضمير ما لا يلبس الحال نحو : (جاء زائراً هنذا أخوها).

الثاني: وجوب التأخير عن صاحبها وذلك في حالتين هما: إذا اقترنت الحال بـ (إلا) لفظاً أو معنى نحو : ما قام زيد إلا مسرعاً؛ وذلك لأن المحصور هو الحال، وإذا كان صاحبها مجرور بالإضافة لتلا يفصل بينها وبين المضاف إليه، نحو: (عرفت قيام هند مسرعة).

1 الإيضاح في علوم البلاغة : ٩٤

2 دلائل الإعجاز : ١٢٨٦ و البرهان في علوم القرآن : 336/3.

3 البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : ٢٢٩ .

4 دلائل الإعجاز : ٢٨٧-٢٨٨

5 التعريفات : ٨٦.

6 ينظر: شرح المفصل : ٢/٥٥



الثالث: جواز التقديم والتأخير وهو الأصل نحو : جاء زيد ضاحكا) و (جاء ضاحكا زيد)؛ فتقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب وتأخيرها جائز (1).

وخطأ الأنباري (ت ٥٧٧هـ) القراء في ذهابه إلى عدم جواز تقديم الحال على العامل سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعل، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمرة على المظهر ؛ فإنه إذا قال : راكباً جاء زيد) ففي (راكب) ضمير (زيد) وقد تقدم عليه، وتقديم المضمرة على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء؛ لأن (راكباً) وان كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز التقديم، كما في قوله تعالى : (فأوجس في نفسه خيفة موسى) [طه : ٦٧) فالهاء في (نفسه) عائدة إلى (موسى) إلا إنه لما كان في تقدير التقديم، والهاء في تقدير التأخير جاز التقديم (2).

في حين ذهب الزركشي (ت ٧٩٤هـ) أن تقديم (موسى) (على رسولنا محمد وعلى آله وعليه السلام) في هذه الآية الشريفة هو المشاكلة رؤوس الآي فإنه لو آخر في نفسه عن (موسى)، فات تناسب الفواصل ((3).

ويفصل الأستاذ فاضل السامرائي أنه إذا كان السامع يعنيه بيان حال صاحب الحال قدمت ما يهيمه؛ نحو: (حضر) ماشيا محمد) وذلك إذا كان بيان مشى محمد اهر فإذا كان السامع يظن أن محمدا حضر راكبا لا ماشيا قدمت الحال على فعلها الإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص، فنقول : (ماشيا قدم محمد) أي لم يقدم على حال غيرها، فهو لم يقدم راكبا مثلاً (4). والخلاصة أن تقديم الحال على صاحبها وقطع سلسلة الكلام بتقديمها هو الأغراض يتوخاها المتكلم كأن يكون لاختصاص صاحب الحال بهذه الحالة أو لتناسب مقاطع السلسلة في الجرس الصوتي مما يكون له الأثر العميق في المتلقي ((وليس ذلك حتماً في كل تقديم ورد في موضعه ، بل إن السياق قد يقتضي الحفاظ على تلك الأبعاد المكانية مادام المعنى المفاد قد وضح من خلالها وأدى إلى عملية التوصيل بشكلها المكتمل، فتقدم ما كان يحسن تقديمه وتؤخر ما كان يحسن تأخيرها)) (5).

المبحث الثاني : التقديم والتأخير في النفي.

مفهوم النفي في الاصطلاح النحوي: فهو عبارة عن الإخبار بعدم صدور الفعل عن الفاعل)) (6).

وهو أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار، يعتمد إليه المتكلم لإزالة ما في ذهن المخاطب من التصور الخاطيء، وهو باب من أبواب المعنى، يلجأ إليه المتكلم لإخراج الحكم من تركيب لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل المعنى الذهني الثابت إلى ما يخالفه بصيغة تحتوي على عنصر يفيد معنى النفي (7).

قال ابن يعيش : ((اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب، لأنه إكتاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب)) (8).

1 ينظر: أوضح المسالك : ٨٨ / ٢ - ٩٠ ، والجمع : ٤ / ٢٤

2 ينظر أسرار العربية : ١٨١ وينظر التوجيه الإعرابي لهذه الآية في البيان في غريب إعراب القرآن:

٢ / ٤٧ ، وإعراب القرآن للنحاس) : ٥٤٣ ومشكل (عراب القرآن للقيسي) : ٢ / ٤٦٨

3 البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٢٣٤ ، وينظر : التلخيص في علوم البلاغة : ١٣٦ .

4 ينظر : معاني النحو : ٢ / ٢٥٤ .

5 جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم(د. محمد عبد المطلب) : ١٦٣ .

6 التعريفات : ٢٤٠ .

7 ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٦٥ ، وأسلوب النفي والاستفهام في العربية: ٥٦

8 شرح المفصل: ٨ / ١٠٧



ويذكر لنا سيبويه دوران معاني التراكيب النحوية فيما بين الإثبات والنفي تبعا الأداة النفي المستعملة بقوله ((إذا قال: (فعل) فإن نفيه (لم يفعل)، وإذا قال: (قد فعل) فإن نفيه (لما يفعل)، وإذا قال: (لقد فعل) فإن نفيه (ما فعل) لأنه كأنه قال: (والله لقد فعل)، فقال: (والله ما فعل)، وإذا قال: (هو يفعل) أي: في حال فعل، فإن نفيه (ما يفعل)، وإذا قال: (هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعا فنفيه (لا يفعل). وإذا قال: (ليفعلن) فنفيه (لا يفعل) كأنه قال: (والله ليفعلن) فقلت: (والله لا يفعل). وإذا قال: (سوف يفعل) فإن نفيه (لن يفعل))⁽¹⁾

أما المحدثون فقسموا هذه الأدوات على ما هو مختص بنفي الجملة الاسمية أو الفعلية⁽²⁾؛ وهو المنهج الصحيح لأنه يبين الأثر التركيبي للأداة في حين ذهب آخرون إلى دراسة كل أداة على نحو مستقل مع بنیان معناها وأثرها⁽³⁾

أما علماء البلاغة والأسلوب فبينوا أن للتقديم والتأخير في صيغة النفي دلالات بلاغية عميقة، تحمل في تضاعيفها فروقا دقيقة في استخدامات المتقن وإفهام المتلقي، وسبيل النفي في الكلام (ما) التي تفيد النفي صراحة لا ضمناً⁽⁴⁾ والملاحظ على عبد القاهر الجرجاني أنه خص من بين أدوات النفي التي عالج نفيها بـ (ما النافية) فقط ولم يعلل ذلك⁽⁵⁾ ويتعلق هذا المحور في حال النفي بما يقع في حال الإثبات من تقديم الفاعل والمفعول والجار والمجرور وغيرها، وكذا تقديم أفاظ العموم ((كل وجميع)).

أ- النفي بين الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور :

قد يتقدم النفي الفعل تارةً والفاعل تارةً أخرى، وتكون دلالة الكلام في كل منهما ذات مغزى يختلف في الأولى عن الأخرى، بحيث يتضح الفرق ما بين قول القائل: ((ما ذهب))، وقول الآخر: ((ما أنا ذهب)). أن الأول ينفي عن نفسه فعلاً غير ثابت الوقوع، أما الآخر فينفي عن نفسه فعلاً ثابت الوقوع، فتقديم الاسم (الفاعل) - لا شك - مقتضى وقوع الفعل وثبوته، ومن ذلك قول المتنبي:

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ وَمَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا

إن هذا السقم الكائن في جسمي وهذا الضعف والهزال واصفرار الوجه لم افعله أنا، وإنما فعله غيري، وقوله: (ولا أنا أضرمت في القلب نارا) أي إن هذا الجوى وهذا الوجد الذي يستعر في فؤادي لم أشعله أنا ووراء هذا التركيب معنى لطيف هو عجز الشاعر أمام عواطفه المشبوبة والتي سببت هذا السقم وهذا الوجد، وكأنه يقول: لو كان الأمر بيدي لأنقذت نفسي من هذا الذي أجده، ولكن لا طاقة لي بذلك. فالسقم موجود في جسمه غير انه لم يوجد هو، فهو ينفي عنه الفعل ويثبت له غيره⁽⁶⁾، ويفهم من كلام الجرجاني أن تقديم الضمير أفاد معنى التخصيص وهو

السبب الذي أدى إلى قطع سلسلة الكلام، فلا يفيد الكلام في القطع إلا هذا المعنى وهو إفادة تخصيص المسند إليه بنفي الخبر الفعلي، بينما أثبت له غيره⁽⁷⁾؛ ومنه قوله:

وَمَا أَنَا وَحْدِي قُلْتُ دَا الشَّبَعَرِ كُلُّهُ وَلَكِنْ لِشَبَعْرِي فَيْكَ مِنْ نَفْسِهِ شِعْرٌ

1 الكتاب: 3/117

2 في النحو العربي قواعد وتطبيق: 117، و 154، ودراسات نقدية في النحو العربي: 183

3 معاني النحو: 162/4-184، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني: 253

4 ينظر: دلائل الإعجاز: 124، و التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية: 148

5 ينظر: المصدر نفسه: 124، 127

6 ينظر: المصدر نفسه: 125..

7 - ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية د. عبد الفتاح لاشين: 149



فالشاعر ينبغي أن يكون هذا الشعر المشار إليه المعروف لدى المخاطب قد قاله وحده ، وإنما قال معه غيره ، وهذا الغير هو الشعر نفسه ؛ لأنه شعر شاعر، والشعراء يرددون معانيه وصوره ويعيدونها إلى الممدوح.

ويحدد عبد القاهر في الفرق بين الحاليين السابقين أمورا يرى أن الشك في هذه الاستعمالات يرتفع بها ، منها : صحة تقديم النفي يليه الفعل لنفي قيام المتحدث به ، ثم ينفيه عن سائر الناس ، فيقول : ما قلت هذا ، ولا قاله احد من الناس)) وان خطأ تقديم النفي يليه الاسم أو الضمير ((أنا)) ثم الفعل ، أنه يوقع في الخلف الذي هو رديء القول ، ومن ذلك قول قائل: ((ما أنا قلت هذا ولا قاله احد من الناس))⁽¹⁾ . ومن هذه الأمور التي يحددها عبد القاهر في هذا الإطار أيضا إن صحة الكلام قول القائل : ((ما ضربت إلا زيدا)) بينما يكون اللغو قوله : ((ما أنا ضربت إلا زيدا)) ويعلل ذلك بقوله : ((إن) نقض النفي بـ (إلا) يقتضي أن تكون ضربت زيدا وتقدمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي ، يقتضي نفي أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان))⁽²⁾ .

فالجرجاني ينطلق في تحديد المعاني العميقة للتراكيب ذات العناصر المنزاحة عن طريق تتبع تولد المعاني فالنظم وهو سلسلة ترابط عناصر التركيب لا يأتي من خارج التركيب بل من داخله ، ومهمة الدارس كشف هذه الامتداد الداخلي بكل خيوطه المتشابكة ، وأثره في خلق العلاقات بين المفردات ، ومراقبة التفاعل النحوي داخل الجملة من رصد انقطاع لغة النحو التقعيدي إلى النحو الجمالي؛ فالنحو هو الفارق بين المستويات⁽³⁾.

وإلى هذا المعنى يذهب الأستاذ فاضل السامرائي فالمعنى في قولنا : (ما أنا أخبرته بهذا)؛ يختلف عن معنى قولنا : (ما أخبرته بهذا)؛ لأنك في الجملة الأولى تعني أن هناك إخبار حصل ولكن لم تفعله أنت، بل فعله غيرك؛ أي فيه تأكيد النفي عنك وتأكيد حصوله عن غيرك في الوقت نفسه أما المعنى في الجملة الثانية فيفيد نفي للإخبار عن نفسك؛ أما غيرك فقد يكون فعله أو لا⁽⁴⁾.

أما المفعول به فيبين الجرجاني الفروق اللغوية الناتجة عن تقديم المفعول به في النفي والعطف عليه ((وما ينبغي أن تعلمه أنه يصح لك أن تقول : (ما ضربت زيدا ولكني أكرمته، فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هم ضده ولا يصح لك أن تقول : (ما زيدا ضربت ، ولكني أكرمته وذلك أنك لم ترد أن تقول : لم يكن الفعل هذا ولكن ذلك؛ ولكن أردت أنه لم يكن المفعول هذا؛ ولكن ذلك. فالواجب إذن أن تقول: (ما زيدا ضربت ولكن عمرا⁽⁵⁾)).

وكان د. فاضل السامرائي أكثر وضوحا إذ قال : ((وذلك نحو قولنا : (ما خالدا أكرمت) فإنه يفيد نفي الإكرام لخالد وإثباته لغيره، بخلاف ما لو قلت: (ما أكرمت خالدا) فإنه يفيد نفي الإكرام لخالد ولم تعرض لغيره بإثبات أو نفي؛ لذا يصحان تقول : (ما أكرمت خالدا ولا غيره)، ولا يصح أن تقول : (ما خالدا أكرمت ولا غيره) لأن تقديم المفعول به أفاد إثبات الفعل وهو الإكرام فكيف تنقضه؟))⁽⁶⁾.

وحكم الجار والمجرور في جميع ما ذكرنا حكم النصب، فإذا قلت: (ما أمرتك بهذا كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر ؛ وإذا قلت : (ما بهذا أمرتك) ، كنت قد أمرته بشيء غيره))⁽⁷⁾.

1 - ينظر : دلائل الإعجاز : ١٢٥ و التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ١٤٩
2 - دلائل الإعجاز : ١٢٦
3 - ينظر : فضايا الحدأة عند عبد القاهر الجرجاني (د. محمد عبد المطلب) : ٦٦
4 - ينظر: معاني النحو : 190/4.
5 - ينظر : دلائل الإعجاز : ١٢٧
6 - معاني النحو : 191/4..
7 - دلائل الإعجاز : ١٢٧



وهكذا نجد الجرجاني يقلب وجوه المعاني لاختلاف ترتيب العناصر وإبراز السمة الإبداعية الناتجة عن هذا الاختلاف (1) مع وجوب التنبيه على سمة حَكَمَتْ تحليل الجرجاني وهي الحكم على صحة ترتيب الألفاظ اعتماداً على قصدية المعنى.

من المتكلم فيتولد عن هذا التقديم معاني لو أخطأ المتكلم فيما يريد وما ينطق لاختلطت المعاني في التراكيب والتبست الدلالات في الأساليب.

ب النفي المتقدم على صيغة العموم والمتأخر عنها :

يتناول البلاغيون هذا النوع من التقديم والتأخير تحت عنوان مشهور عندهم هو نفي العموم وعموم النفي ، فمن عموم النفي قول القائل : ((كُلُّ هذا لم أفعله)) وهو ينفي الإثبات الخاص ، بحيث لا يصح قوله إذا فعل بعضه . أما نفي العموم فكقول القائل : لم أفعَل كل هذا ولا ينفي قوله إثباتاً خاصاً ، بحيث يصح قوله: (لم أفعَل كل هذا بل بعضه)) (2) .

ومذهب عبد القاهر الجرجاني يدور على أن إفادة عموم النفي مبنية على تقديم أداة العموم على حرف النفي لفظاً ورتبة فإذا عكست ، فقدمت حرف النفي على أداة العموم انعكس المعنى ، فأفاد نفي العموم (3). ويرى عبد القاهر أن كلمة (كل) في النفي، إذا أدخلت في حيزه بأن قدم عليها لفظاً كقول أبي الطيب:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ تَجْرِي الرِّيَّاحُ بِمَا لَا تَسْتَهَي السُّفُنُ

فالمرء يدرك بعض ما يتمنى ، ولا يدرك البعض الآخر ، وفهم من البيت هذا المعنى ، لأنه قدم النفي على أداة العموم. هذا هو مذهب عبد القاهر الجرجاني فإن (كل) إذا قدمت على الفعل المنفي، وأعمل فيها - لان العامل رتبته التقدم على المعمول - كقولك : كل الدراهم لم أخذ بنصب (كل) ، ف (كل) ما زالت داخلة في حيز النفي فأفادت نفي الشمول (4) . أما في قولنا : ((لم أخذ كل الدراهم)) فإن (كل) دخلت في حيز النفي لفظاً وتقديراً، ويكون مسلطاً عليها وعاملاً فيها، ويكون المعنى ، أنني أخذت قسماً من الدراهم لا كلها ، يقول الجرجاني : ((إنا إذا تأملنا وجدنا أعمال الفعل في (كل) والفعل منفي ، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن)) (5).

أما إذا خرجت (كل) من حيز النفي لفظاً وتقديراً ، فتفيد معنى غير المعنى الذي ذكرناه، لكونها تسلط على النفي وتعمل فيه وفي الفعل ، فيكون الفعل مبنياً عليها (6). يقول الجرجاني : ((وإذا أخرجت (كلاً) من حيز النفي ولم تدخله فيه لا لفظاً ولا تقديراً كان المعنى على أنك تتبعت العملية، فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً، والعلة أن كان ذلك كذلك ، أنك إذا بدأت ب(كل) كنت قد بنيت النفي عليه، وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضى أن لا يشذ شيء عن النفي)) (7).

ونقل الأستاذ فاضل السامرائي إشكالا قد يقع من ناحية المعنى القرآني؛ ففي قوله تعالى : ((إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ)) (القمان : ١٨) ، وقوله : ((وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)) [البقرة: ٢٧٦]؛ إذ يقتضي ذلك إن الله يُحِبُّ بعض هؤلاء؛ ويُحِبُّ ((إن دلالة المفهوم إنما يعول عليها عند عدم التعارض، وهو ههنا موجود إذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً، وتحريم الكفر والإثم)) (8).

1 - ينظر : المصدر نفسه: ١٢٥ و التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية : ١٥١ .

2 - ينظر : علم معاني دراسة - وتحليل ، د. كريمة أبو زيد : ٩٦ .

3 - ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ ، ودلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم : ٧٥ .

4 - ينظر : أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، د. محمود السيد شيخون : ٦٥ .

5 - دلائل الإعجاز : ٢٧٨ .

6 - ينظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم (د. حميد أحمد عيسى العامري): ٨٩ .

7 - دلائل الإعجاز : ٢٨٥ .

8 - معاني النحو : ٤/١٩٤ .



ج - تقديم الخبر الظرف في النفي:

وجاء النفي بـ (لا) ، وتقدم خبرها الجار والمجرور على اسمها، كما في قوله تعالى : ((لا فيها غزل)) [الصفات : ٤٧] خلافا للنفي بـ (لا) النافية للجنس مع اسمها وخبرها في القرآن الكريم في قوله تعالى : ((لا ريب فيه)) [البقرة : ٢]؛ وهذا الفرق في ترتيب معمولي النفي جاء لفرق معنوي ؛ قال الزمخشري: ((فإن قلت: فهلا تقدم الظرف على الريب، كما قدم على الغول في قوله تعالى : (لا فيها غول)؟ قلت: لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي ، نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب، كما كان المشركون يدعون، ولو أولى الظرف لقصد ما يبعد عن المراد، وهو أن كتابا آخر فيه الريب لا فيه، كما قصد في قوله (لا فيها غول) تفضيل خمر الجنة على خمر الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي (...)) (١).

وعلى هذا المعنى الزركشي (ت ٧٩٤هـ) إذ ذكر أن الظرف إذا قدم في النفي ((فإن تقديمه يفيد تفضيل المنهي عنه، كما في قوله تعالى : ((لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون)) [الصفات: ١٧]، أي ليس في خمر الجنة ما في حمرة غيرها من الغول، أما تأخيرها فإنها تفيد النفي فقط، كما في قوله تعالى : لا ريب فيه)) [البقرة ٢] فكذلك إذا قلنا : (لا عيب في الدار) كان معناه: نفي العيب في الدار، وإذا قلنا : (لا في الدار عيب)، كان معناه أنها تفضل على غيرها بعدم العيب)) (٢).

((وعلى هذا الأساس ينبغي أن تعامل مع سياقات التقديم والتأخير بشيء من الحذر فمقولة التقديم للأهمية) - مثلا - تصبح في حاجة إلى مراجعة من خلال رصد حركة الذهن وتوافقها مع الحركة الصياغية أفقيا)) (٣).

وهو ما أكده الأستاذ فاضل السامرائي فليس كل تقديم للأهمية في ((قد يكون تقديمه الأمر يقتضيه المقام؛ كقولك: (زيد في الدار)، جوابا عن سؤال (أين زيد؟)؛ و (في الدار زيد) جوابا عن سؤال (من في الدار؟)، فهذا ليس من باب الاختصاص أو غيره، وإنما قدمت الذي يعلمه المخاطب وأخرت الذي يجله)) (٤). وهذا التقديم في الإثبات أما في النفي، فالفرق بين قولنا : لا ريب فيه، ولا فيه ريب أن تأخير الظرف يفيد نفي الشيء عن المذكور؛ أما تقديمه يفيد النفي عن المذكور وإثباته لغيره، فلو قال: (لا فيه ريب في القرآن لنفي الريب عنه وأثبتته في غيره من الكتب السماوية)) (٥).

ويتضح من هذا المبحث أن علماء المعاني كانوا ذوو نظرة دقيقة في بيان الفروق بين اللغة المعيارية النفعية واللغة الإبداعية التي تنزاح عناصر تركيبها في سلسلة الكلام لإعطاء معنى لم يكن ليوجد لولا هذا الانزياح مع بيان تلك الفروق بين حالتها التركيب في الإثبات أو النفي

المبحث الثالث: التقديم والتأخير في الاستفهام.

الاستفهام في اللغة هو طلب الفهم (٦) ((واستفهمه سأل أن يقيمه، وقد استفهمني الشيء فأفهمته وفهمته تفهيمًا)) (٧) والفهم تصور المعنى من اللفظ، وهو: جودة الذهن من جهة تهيئته لاقتناص ما يرد عليه من المطالب (٨).

وفي الاصطلاح : ((استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين شيئين أولا وقوعها فحصولها هو التصديق، وإلا فهو تصور)) (١)

١ - الكشاف : ١/٣٤.

٢ - البرهان : ٣/٢٣٧

٣ - البلاغة العربية قراءة أخرى د. محمد عبد المطلب: ٢٣٧

٤ - معاني النحو : ١٤٢/١

٥ - ينظر: المصدر نفسه : ١٤٢/١

٦ - ينظر : رسالتان في اللغة: ٧٣ ، واللباب: ٢/١٢٩ ، ونسخ الوظائف النحوية : ٩٩

٧ - لسان العرب: ١٢/٤٥٩ (فهم).

٨ - ينظر : تاج العروس: ١٧/٥٤٦ (فهم).



يختلف الاستفهام عن باقي أنواع أساليب الطلب في أن حركة المعنى فيه ، تنتقل من الخارج لتنتقل في الذهن ، في حين أن الأنواع الأخرى ، تنتقل الحركة فيها من الذهن لتتحقق في الخارج ففي الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في الذهن نقش مطابق له . ومعنى ذلك إن الاستفهام يتعلق أساساً بحاجة المتكلم الذهنية إلى فهم ما يجهله في الواقع الخارجي، فيطلب له تصوراً في ذهنه، ليحصل منه على الفائدة الدلالية المنشودة (2).

وقد أشار سيوييه إلى هذا المعنى وتقول: أضربت زيدا أم قتلته، فالبدء ههنا بالفعل أحسن ، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ههنا أحسن ((3).

وإذا كان الاستفهام يخص في اللغة لفهم ما هو مجهول لدى المتكلم ، فإن المبدع قد يوسع من دائرته ووظيفته ليربط به معاني كثيرة تجعله أكثر خصوصية للدلالة على إحساسه بالأشياء ، وكيفية رؤيته لها .

فكثيراً ما يكون المتفنن عالماً بمضمون السؤال ، بحيث لا تبدو هناك حاجة إليه ، لكنه يعرضه ليحقق منه وظيفة أخرى غير طلب الإجابة تساهم في إضفاء نوع من الحركة الذهنية على الصياغة ، فلا يصل المتلقي إلى تلك الدلالة المقصودة إلا بعد الصياغة والدلالة المجازية التي يمكن أن يتوصل إليها . القيام بعدة حركات ذهنية تفسر طبيعة العلاقات الغائبة ، التي تربط بين ظاهرة لذلك رأى البلاغيون أن أسلوب الاستفهام في الاستعمال الأدبي كثيراً ما تتولد منه معاني مجازية بمعونة قرائن الأحوال ، تتصل في مجملها إما بالتعبير عن مواقف شعورية لدى المتفنن تعكس إحساسه بالأشياء كالتمني والتعجب الخ . وإنما بإقناع المتلقي و التأثير عليه كالنقير و الإنكار والتوبيخ وغيرها (4).

أ/ التقديم والتأخير في الاستفهام الحقيقي :

يحكم الاستفهام بالهمزة مع الفعل الماضي غرض المتكلم إذا تقدم الفعل نارة و الاسم تارة أخرى بعد همزة الاستفهام ، وقد جعل عبد القاهر الجرجاني المستفهم عنه ما يلي الهمزة مباشرة ، فإذا كان الغرض من السؤال متعلقاً بمعرفة الفعل نفسه تقدم ، وإذا كان متعلقاً بالشك في الفاعل يتقدم الاسم بعد الهمزة ويتأخر الفعل ، ومثاله قول القائل: ((أقلت هذا الشعر ؟)) ، لمن شك في القول وقول الآخر : ((أنت قلت شعراً قط ؟)) لمن شك في الفاعل أو غير (5).

أما الاستفهام مع الفعل المضارع فهو إما لإرادة الحال أو الاستقبال ، وإرادة الحال شبيهة بما تقدم من الاستفهام و الفعل ماض ، أما إرادة الاستقبال فهو أن يعتمد المتكلم بالإنكار إلى الفعل إذا تقدم بأنه لا يكون أو لا ينبغي أن يكون ، ومثال الإنكار للفعل بأنه لا يكون قول امرئ القيس:

أيقتلني والمشر في مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فهذا تكذيب منه لإنسان يهدده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه، بدليل أنه قال : ((و المشر في مضاجعي)) فهذا إنكار تكديبي بمعنى لا يكون . ومثال الإنكار للفعل بأنه لا ينبغي أن يكون ، قول عمارة بن عقيل (6) :

أترك إن قلت دراهم خالد زيارته إنني إذا للنيم

على معنى لا ينبغي لك أن تفعل شيئاً من ذلك ، ففي المثالين أنفي الذكر نجد أن المبدع قد استغل الاستفهام لتحديد موقف معين له من المتلقي ، بتسليط الإنكار على مضمون الاستفهام الذي يمكن للمتلقي أن يعتقد به

1 - التعريفات: ٢٢، وينظر: مفتاح العلوم: ٤١٥.

2 - ينظر: عروس الأفراح: ٢/٢٥٥.

3 - الكتاب: ٣/١٧١، وينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ١٣١.

4 - ينظر: دراسات في البلاغة العربية، د. عبد العاطي غريب (علام): ٤٣.

5 - ينظر: دلائل الاعجاز: ١١٢، ومعاني النحو ٢٠/٤٧٠: في النحو العربي لقد وتوجيه: ٢٧٤-٢٧٥.

6 - الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تح محمد أبو الفضل إبراهيم: ١/ ٣١٣.



، أو يقدم على فعله ، أو بتقريع المتلقي لحمله على عدم فعله في المستقبل ، وبهذا السلوك اللغوي ، يدخل السامع في مشاركة فعلية في إنتاج الجملة الاستفهامية فيكون أكثر التصاقاً بمضمون الكلام وأقوى فاعلية في استيعاء المعنى المراد ، والعلاقة بين الاستفهام والإنكار تأتي من الملازمة الدلالية بينهما .

ويرى الدكتور عبد الفتاح لاشين أن الاستفهام في بيت عمارة بن عقيل ليس عن الفعل (وهو الترك) ، ولا عن الفاعل (وهو المتكلم) ولا يطلب تعيين واحد منهما ، لأن المتكلم منصور لكليهما ، وإنما الشاعر يسأل عن نسبة ترك الزيارة للمتكلم ، و الإجابة تكون بـ (نعم أو بلا) وهذه الهمزة هي همزة تصديق (1)

وطبقاً لهذا الفهم فإن الاسم يتقدم على الفعل بعد همزة الاستفهام بغرض السؤال عن جنس الفاعل مع اليقين بوقوع الفعل ، فيقال : ((أرجل جاءك ؟)) أي: أم امرأة ، أو : ((أزيد جاءك أم عمرو ؟)) وكذا إذا تقدم الاسم الموصوف بوصف مفرد ، أو بوصف جملة ، فيكون السؤال حينئذ عن الفاعل لا عن الفعل ، ومثاله قول القائل : أرجل طويل جاءك أم قصير (؟) كان السؤال عن الجائي كان من جنس طوال الرجال أم قصارهم ؟ ، وقوله : ((أرجل كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه ؟)) كان السؤال أيضاً عن المعطى : أكان معروفاً للمعطى أم مجهولاً لديه (2) .

ب - التقديم والتأخير في الاستفهام التقريري:

التقرير : أحد المعاني التي يخرج الاستفهام عن حقيقته إليها ، فإن الاستفهام لا يكون حقيقياً إلا إذا كان المتكلم جاهلاً بالمسؤول عنه ، أما التقرير فإن المتكلم عالم به ولكنه يريد حمل المخاطب على الإقرار ، وإلجاءه إلى ذلك العرض يكون فيه السامع مذكراً لوقوع الفعل من المخاطب ، ولا يختلف الغرض من تقديم الفعل تارة و الاسم تارة أخرى ، بعد همزة الاستفهام التقريري عنه في الاستفهام الحقيقي ، من حيث انشغال المبدع بالمتقدم ، والتركيز عليه، إلا أن الاستفهام للتقرير قد يتجاوز مجرد الاستفهام والاستفسار إلى تحقيق غرض آخر، وهو إقامة الحجة على الفاعل، والسعي نحو إقراره بالفعل إذا تقدم الاسم بعد همزة الاستفهام (3).

ونرى أن دلالة الإقرار هي من الدلالات التي تتعلق بجانب المتلقي ، وفي التقرير يتم حمل المخاطب على الإقرار بنفسه بالمعنى الذي تحمله جملة الاستفهام إثباتاً أو نفيّاً وذلك لإزالة شك قد يتبادر إلى ذهن السامع أو لتلذذ بسماع ذلك منه ، من ذلك قوله تعالى على لسان الكفار : ((أنت فعلت هذا بالهتانا يا إبراهيم)) [الأنبياء:62].

. فالاستفهام هنا لم يُحمل على المعنى الحقيقي، إذ إنهم لم يستفهموا أوقع كسر الأصنام أم لا ؟ لأنهم يعلمون ذلك، وهو مائل أمامهم، بل أرادوا أن يقر لهم إبراهيم (عليه السلام) بأنه قد فعله، لذلك كان رده عليهم قائلاً : ((بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا)) (الأنبياء : 63) نفيّاً لما طلبوه من نسبة الفعل إليه دون غيره، فدل ذلك أن المطلوب التقرير بالفاعل لا بالفعل (4) وإلى هذا المعنى ذهب الدكتور فاضل السامرائي ((فهم لا يسألونه عن وقوع الفعل، لأنهم يعلمون أن الفعل وقع وقد شاهدوه، ولكنهم يسألونه عن الفاعل)) (5).

ج: التقديم والتأخير في الاستفهام الإنكاري:

1 - ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن (د. عبد الفتاح لاشين : ١٢٩ وينظر دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، دراسة تحليلية : ٧١ .

2 - ينظر: دلالات الإعجاز : ١٤٢ - ١٤٣ .

3 - ينظر: دراسات في البلاغة العربية : ٤٨ .

4 - ينظر: دلالات الإعجاز : ١١٣ - ١١٤ ، وأسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم : ١٦ ، التقديم والتأخير في القرآن الكريم : ١٣٣ .

5 - معاني النحو : ٤/٢٣١



الإنكار : أحد المعاني التي يخرج الاستفهام عن حقيقته إليها ، وهو إما تكذبي بمعنى النقي ، وإما توبيخي ، وعلماء البلاغة يرون أن الاستفهام الإنكاري . كالاستفهام الحقيقي والتقرير ، يجب أن يلي الاسم همزة الإنكار سواء أكان فاعلاً . أم مفعولاً ، أم غير ذلك (١).

فمن صور إنكار الفاعل قوله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلالاً قُلْ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ) [يونس : ٥٩]. فهذا إنكار للفعل في صورة إنكار الفاعل ، وهذا بلغ ، لأن المقصود نفي الإذن من أصله ، فإنه لا أدن في التحليل و التحريم إلا الله ، فإذا نفى أن يكون الله إذناً فقد انتفى الإذن وأتى الكلام في صورة نفي الفعل لا الفاعل ، ليكون أبلغ في نفي الفعل (٢) .

ومن صور إنكار المفعول قوله تعالى : ((قُلْ الدُّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمْ الأُنثَيْنِ أَمَا اشتملت عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيْنِ)) [الأنعام : ١٤٣]. فعند إنعام النظر في الآية الكريمة ، نلاحظ أن المقصود من النفي نفي الفعل، ولكن لم يقدم الفعل على الهمزة ، بل أخرج الكلام في صورة نفي المفعول دون الفعل ، ليكون أبلغ في نفي الفعل ، فإن نفيه حينئذ يكون بطريق الكناية و اللزوم وذكر الدعوى مع دليلها كأنه قيل : لو كان هنالك تحريم لكان متعلقاً بواحد من هذه الأمور ، لكن واحداً منها ليس بمحرم ، فليس هناك إذن تحريم ، وذلك أنهم كانوا تارة يحرمون ذكور الأنعام وتارة إناثها . وتارة ما في بطون الإناث ذكوراً كانت أم إناثاً أم مختلفة ، وينسبون ذلك إلى الله . فرد الله عليهم إفكهم بإنكار محل التحريم (٣).

وهنا صورة أخرى من إنكار الفعل: فقد يلي همزة الإنكار الاسم سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً والمراد إنكار أصل الفعل، ففي قولنا : (زيداً) ضربت أم عمراً؛ فالفعل دائر بين اسمين لا يتجاوزهما فإذا أنكروا وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لزم إنكار الفعل (٤) ومنه قوله تعالى : ((فقالوا أبشرا منا واحداً نتبعه) (القمر ٢). وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أنه من كان مثلهم بشراً لم يكن بمنزلة أن يطاع ويتبع .

وينتهي إلى ما يأمر ، ويصدق أنه مبعوث من الله تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته (٥). وتأسيساً على ما تقدم فإن التقديم والتأخير في الاستفهام الإنكاري يحقق غرض ردع المتكلم عما يخوض فيه، فإذا تقدم الفعل في أمر محال، فهو إنكار لوقوعه كقولنا : ((أتصعد إلى السماء؟))، وإذا تقدم الاسم فهو إنكار القدرة الفاعل على القيام بمثل هذا الفعل المحال، كقولنا : ((أنت تصعد إلى السماء؟)) (٦) وتلحظ مزية أخرى للاستفهام الإنكاري، وهي أن أسلوبه يشعر بثقة المتكلم، وأنه لا يخشى تكديباً لإيهامه أن السامع أعلم منه بحقيقة الأمر، ولذلك يطلب منه الجواب بحسب الظاهر.

وزاد الدكتور فاضل السامرائي في مبحث الاستفهام تقديم المفعول به في التركيب؛ فالفرق بين قولنا : (أمحمداً أكرمت؟)، و (أكرمت محمداً؟)؛ ففي الجملة الأولى أفاد تقديم المفعول به معنى أن السائل يعلم أن المخاطب أكرم شخصاً فهو يسأل: أهو محمد؛ أما الجملة الأخرى فهو يسأل عن أصل الإكرام، وليس فيه دلالة على أن السائل يعلم أنه وقع إكرام أم لا. وفي تقديم الظرف قال: الفرق بين قولنا : (أإلى الموصل سافرت؟) ، و (أسافرت إلى الموصل؟) ففي الجملة الأولى السؤال عن جهة السفر، وفي الأخرى السؤال عما إذا سافر للموصل أم لا (٧).

إنكار الفعل (٨) ومنه قوله تعالى : ((فقالوا أبشرا منا واحداً نتبعه)) (القمر : ٢١). وذلك لأنهم بنوا كفرهم على أنه من كان مثلهم بشراً لم يكن بمنزلة أن يطاع ويتبع .

١ - ينظر : دلائل الإعجاز : ١٢٠ ، وعروس الأفراح : ٢ / ٣٠١ ، و البرهان : ٢ / ٣٣١ .

٢ - ينظر : الكشف : ٢ / ٣٥٣ ٣٥٤ .

٣ - ينظر : دلائل الإعجاز : ١١٥ .

٤ - ينظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم : ١٣٧ .

٥ - ينظر : دلائل الإعجاز : ١٢٢ .

٦ - ينظر : المصدر نفسه : ١٢٠ .

٧ - ينظر : معاني النحو : ٤ / ٢٣٢ .

٨ - ينظر : التقديم والتأخير في القرآن الكريم : ١٣٧ .



وينتهي إلى ما يأمر ، ويُصدق أنه مبعوث من الله تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته (1). وتأسيساً على ما تقدم فإن التقديم والتأخير في الاستفهام الإنكاري يحقق غرض ردع المتكلم عما يخوض فيه، فإذا تقدم الفعل في أمر محال، فهو إنكار لوقوعه كقولنا : ((أتصعد إلى السماء؟))، وإذا تقدم الاسم فهو إنكار القدرة الفاعل على القيام بمثل هذا الفعل المحال، كقولنا : ((أنت تصعد إلى السماء؟)) (2) وتلحظ مزية أخرى للاستفهام الإنكاري، وهي أن أسلوبه يُشعر بثقة المتكلم، وأنه لا يخشى تكديماً لإيهامه أن السامع أعلم منه بحقيقة الأمر، ولذلك يطلب منه الجواب بحسب الظاهر.

وزاد الدكتور فاضل السامرائي في مبحث الاستفهام تقديم المفعول به في التركيب؛ فالفرق بين قولنا : (أحمداً أكرمت؟)، و (أكرمت محمداً؟)؛ ففي الجملة الأولى أفاد تقديم المفعول به معنى أن السائل يعلم أن المخاطب أكرم شخصاً فهو يسأل: أهو محمد؛ أما الجملة الأخرى فهو يسأل عن أصل الإكرام، وليس فيه دلالة على أن السائل يعلم أنه وقع إكرام أم لا. وفي تقديم الظرف قال: الفرق بين قولنا : (ألى الموصل سافرت؟) ، و (أسافرت إلى الموصل؟) في الجملة الأولى السؤال عن جهة السفر، وفي الأخرى السؤال عما إذا سافر للموصل أم لا (3).

ملحق البحث عن تقديم النكرة و (مثل) و (غير) على الخبر

أولاً: تقديم النكرة

تتقدم النكرة في الكلام إذا كان المبدع يريد إعلام المتلقي عن جنس المتقدم. كقولهم : ((رجل جاءني)) لإعلام السامع وتنبهه إلى أن الآتي من جنس الرجال لا النساء ، فقدمت النكرة للتمييز (4) ، وإذا لم يكن ذلك غرض المتكلم وجب أن يأتي في كلامه على الأصل ، فيقول : ((جاءني رجل)) ، فإذا وصفت النكرة تطرق التنبه إلى مضمون الوصف لا إليها فان قيل : ((رجل طويل جاءني)) فإن القول متوجه به إلى من ظن أن الجائي قصير أو من نزل منزلة الظان لذلك (5). ويقترب ذلك من القصر بالاستثناء عند تأخير النكرة، حين بقول القائل: ((ما أتاني إلا رجل))، فالمعنى قصر الإتيان على الرجل لدفع توهم السامع أن الآتي امرأة (6).

في حين يرى الدكتور فاضل السامرائي أنه من المعلوم أن الابتداء بالنكرة إذا لم يكن لها مسوغ وجب تقديم الخبر شبه الجملة، فتقول : (في الدار رجل) فتقديم الخبر هنا واجب وليس لأمر بلاغي؛ فلا يسأل عن الغرض بل عن سبب التقديم؛ أما التعبير الطبيعي عنده هو تقديم المبتدأ النكرة على الخبر، فتقول : (زيد في الدار) فهذا إخبار أولي والمخاطب خالي الذهن، فإذا قلت : (في الدار زيد) كان المعنى أن المخاطب ينكر أن يكون زيد في الدار، أو يظن أنه في المكتب مثلاً فهو من باب الاختصاص (7). وطبقاً لما تقدم نلاحظ أن في ذلك إيماء وتصريحاً بقيمة هذه الفروق في التعبير، التي تعد ثمرة دراسات جادة في الجملة العربية ((وليس من العبث أن يشغل البلاغيون - وفي مقدمتهم الجرجاني - أنفسهم بهذه المسألة أو غيرها من المسائل الأخرى المتصلة بالأساليب لولا أن لكل تعبير معناه ، ولكل وضع هدفه ومغزاه ، وفي ذلك اتساع في القول وقدرة على التعبير)) (8).

ثانياً: تقديم (مثل) و (غير).

يرى عبد القاهر الجرجاني أن (مثل) و (غير) وهما اسمان من اللازم تقديمهما، يقول :

- 1 - ينظر : دلائل الإعجاز
- 2 - ينظر : المصدر نفسه : ١٢٠ .
- 3 - ينظر : معاني النحو : ٤/٢٣٢
- 4 - ينظر : دلائل الاعجاز : ١٤٢ ، و الايضاح : ١ / ١٤٣ .
- 5 - ينظر : المصدر نفسه ، ١٤٣
- 6 - ينظر : المصدر نفسه ١٤٣٠ - ١٤٤ .
- 7 - ينظر : معاني النحو : ١/١٤٠ .
- 8 - أساليب بلاغية ، د. أحمد مطلوب : ١٧٥ .



((فأنت إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدأ على الفعل إذا نُحي بهما هذا النحو ... وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يُقدما (1) ومثل الجرجاني لذلك بقول المتنبي:

مَثَلُكَ يُنْثَى الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيُسْتَرَدُّ الدَّمَعُ عَنْ غَرْبِهِ

أي أنت قادر على أن تكف الحزن بصبرك وثباتك ، فلا تدع النفس تبلغ في أحرانها مداها وتسترد الدمع عن جريانه ، فالمتنبي لا يقصد أن هناك شخصاً يماثل سيف الدولة في منع الدمع عن انهماله ، وإنما يريد المخاطب.

وفي (مثل وغير) مذهبان في التقديم والتأخير، الأول يوجب تقدمهما إذا خرجتا عن معناهما الظاهر كإثبات الشيء لك لا لغيرك أي يكون الحكم على ما أضيفت إليه كل منهما هو المقصود من الكلام بطريق الكناية ، و الثاني جواز تقدمهما أو تأخرهما إذا كانا على المعنى الظاهر (2).

ويرى احد البلاغيين المحدثين إن العرب أثرت تقديم هذين اللفظين، (مثل وغير) إذا استعملا في إثبات الحكم على سبيل الكناية لا على سبيل التعريض بأحد، وان الغاية التي يحققها تقديم هذين اللفظين هي إن التقديم للتقوية ملائم للكناية من حيث أنها هي أيضا تفيد تقوية الحكم وتثبيته، إذ هي تفيد إثبات الحكم بالانتقال من الملزوم إلى اللازم فإثبات الحكم فيها كإثبات الدعوى بالدليل والبرهان، أي إن أبلغية الكناية من جهة أنها كدعوى الشيء ببيئته، فقولنا ((مثلك يرى الود) بمثابة أن نقول : ((أنت ترى الود لان من يماثلك يرى الود) فهي دعوى مشفوعة ببيئته. والدعوى المشفوعة بالبيئته أكثر توكيدا وأقوى من دعوى لا تؤيدها بنية؛ إذن فالكناية والتقديم هنا يتضامنان في إثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو طريق التقرير والتثبيت (3)

إما إذا ورد تقديم أحد هذين اللفظين بطريق التعريض الذي هو ضد التصريح فقد افتقد الأسلوب جمال الكناية واضطربت الغاية من التقديم (4)، وهو ما أكدته الدكتور فاضل السامرائي مبينا الفروق الدلالية في التركيب قبل التقديم وبعده، فبعد أن أكد على أن لفظتي (مثل)، و (غير) مما استعمل بكثرة عند العرب مقدما، وهذا التقديم يجب أن يكون لمعنى الكناية من غير تعريض تقول: (مثلك يرمى الحق والحرمة) فلا يقصد به إنسانا غير المخاطب ولكنه عدل من الضمير إلى لفظ (مثل) لإفادة أن من كان مثله في المنزلة والصفة يفعل مثل هذا الفعل؛ أو لا يفعله في نحو قولك : (مثلك لا يقول هذا).

والفرق بين قولك : (أنا لا يقول الباطل) وقولك : (غيري أقول الباطل)؛ أنك في الجملة الأولى نفيت الأمر عن نفسك مباشرة باستعمال الضمير (أنا)، في حين أنك في الجملة الثانية أسندت هذا الفعل لغيرك، وأنت لا تقصد به إنسانا معيناً؛ وكأنك قلت: إن الذي يغايرني في خلقي وحالي هو الذي يقول الباطل، فتتفي الفعل عن نفسك بطريق غير مباشر

وأكد الدكتور فاضل السامرائي أنك إذا أردت هذا المعنى - وهو النفي أو الإثبات بطرق غير مباشر - لا بد من تقديم لفظي (مثل)، و (غير)؛ فلا تقول: يرمى الحرمة مثلك، ولا (يقول الباطل غيرك) بالمعنى والقصد الذي ذكرناه (5).

1 - دلائل الإعجاز : ١٤٠ .

2 - ينظر : البلاغة فنونها وأفنانها ، د. فضل حسن عباس : ٢٢٧ .

3 - ينظر : أساليب بلاغية ، د. احمد مطلوب : ١٧٠ و : أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم : ٦٢ .

4 - ينظر: علم المعاني ، د درويش الجندي : ٨٦ .

5 - ينظر: معاني النحو : ١/١٤٩



الخاتمة

وبعد هذه النظرة السريعة في معاني التقديم والتأخير النحوية، توجز النتائج بالآتي

- 1- إن التقديم والتأخير أسلوب تتقاطع فيه العلاقات النحوية لإبراز جمالية النص من خلال الخروج عن نظم اللغة المعيارية إلى اللغة الإبداعية، وهو أسلوب وضع لبناته أولى علماء النحو من خلال إبراز ضوابط الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة.
- 2- من البحث تبين الدور الريادي الذي لعبه إمام النحاة سيبويه في وضع الرؤى الذهنية عند المتكلم في خلخلة العلاقات على مستوى النص للوصول على المعنى الذي أراده، كما في بيانه أن العرب يقدمون الذي بيانه هم أعنى، وكيف أن المتكلم في تقديم الفعل أو الفاعل بعد أداة الاستفهام يريد إصابة معنى لم يكن لولا هذا العدول التركيبي.
- 3- كان لدور علماء البلاغة والأسلوبية أثر فاعل في بيان المعاني وقصدية المتكلم من قيامه بانزياحات على مستوى النص للتوصل إلى معان لم يكن من الممكن الوصول إليها؛ ولا سيما الإمام عبد القاهر الجرجاني فقد الزاوية الذي انطلقت منه آراء علماء البلاغة بعده. كانت تصوراته تصوراته: تمثل حجر
- 4- كان للمنهج الذي اتبع الجرجاني أثر كبير في إثراء مبحث التقديم والتأخير بخبايا أسلوبية، أنطلق منها علماء الأسلوب المحدثين في بيان الكيفية التي يتم بها قطع سلسلة الكلام بانزياح أحد عناصرها تقديمًا أو تأخيرًا وما يتولد عنه من معان أسلوبية، فقد جعل الجرجاني البلاغيين القدامى والأسلوبيين المحدثين يضعون أيديهم على الأسلوب الأمثل في التعامل مع علوم البلاغة عامة ومعاني النحو خاصة.
- 5- تمثل الإشكال اللغوي في التقديم والتأخير بين اللغة المعيارية المتمثلة بضوابط الجواز والوجوب النحويين، وبين نظرة علماء المعاني والأسلوبية الذين ينطلقون في تحليلهم إلى أبعاد إبداعية في النص، وهو ما تمثل بأوضح صورة في تقديم طرفي الإسناد إذا كانا معرفتين في الإثبات كما مر معنا في البحث.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

1. أبحاث في أصوات العربية، د. حسام النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط ١، ١٩٩٨م.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
3. أساس البلاغة جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) دار ومطابع الشعب القاهرة، ١٩٦٠م.
4. أساليب بلاغية، د. احمد مطلوب، دار غريب للطباعة، الكويت، ط ١٩٨٠م.
5. أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، د. محمود السيد شيخون، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٣م.
6. أسرار العربية، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ) دراسة وتحقيق محمد بهجت البيطار، وعاصم بهجت البيطار، منشورات دار البشائر، دار الشام للطباعة، دمشق - سوريا، ط ٢، ٢٠٠٤م.
7. الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، د. سعد مصلوح، دار الفكر العربي، ط ٢، ١٩٨٤م.
8. الأسلوب والأسلوبية، د. عبد السلام المسدي الدار الكتاب الجديدة بنغازي - ليبيا، ٥، ٢٠٠٦م.
9. أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي د. خليل أحمد عميرة، جامعة اليرموك، (د.ت).
10. الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م.
11. الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط 4 مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
12. إعراب القرآن جعفر احمد بن محمد بن أبو ط ٢، ٢٠٠٨م. النحاس (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت لبنان



13. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت)،
14. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط ٦، ١٩٦٦ م
15. الإيضاح في علوم البلاغة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١ ٢٠٠٣ م.
16. بحوث بلاغية، د. احمد مطلوب، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط 1، ١٩٨٧ م.
17. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الحكيم الزملكاني (ت ٦٥١ هـ) تحقيق د. خديجة الحديثي، ود. احمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
18. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، ط ٣، ١٩٨٤ م.
19. البلاغة العربية قراءة أخرى، د. محمد عبد المطلب، مطبعة ناشرون 15 لبنان، ط ١، ١٩٩٧ م.
20. البلاغة فنونها وأفانها (علم المعاني)، د. فضل حسن عباس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٨٩ م.
21. البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب، الشركة المصرية للطباعة والنشر - لونجمان، ١٥، ١٩٩٤ م.
22. البيان في روائع القرآن، د تمام حسان عالم الكتب، القاهرة، ط ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
23. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقاء دار الكاتب العربي القاهرة، ١٩٦٩ م.
24. تاج العروس من جواهر القاموس الزبيدي، محمد الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: علي شيري دار الفكر بيروت، ١٩٩٤ م.
25. التحويل في النحو العربي (مفهومه - أنواعه - صورته) د. راجح بو معزة عالم الكتب الحديث، عمان الأردن، ١٥، ٢٠٠٨ م.
26. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، د. عبد الفتاح لاشين، دار الجيل للطباعة، مصر، ١٩٨٠ م.
27. التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي، مطابع بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٧ م.
28. التعريفات الشريف أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت ٨٦١ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٥، ٢٠٠٠ م.
29. التفسير البياني للقرآن الكريم، د. عائشة بنت الشاطي، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، طه، ١٩٨٦ م.
30. التفسير البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق (دراسة قرآنية لغوية وبيانية)، د. عائشة بنت الشاطي، دار المعارف، مصر، ٣٥، ٢٠٠٤ م.
31. التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد احمد عيسى العامري، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط 1، ١٩٩٦ م.
32. التلخيص في علوم البلاغة، الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٣٩٩ هـ) ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى مصر، ط ٢، ١٩٣٢٠ م.
33. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو علي حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩ م.
34. جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم، د. محمد عبد المطلب، مطبعة ناشرون، لبنان، ط ١، ١٩٩٥ م.
35. الجملة الفعلية د. علي أبو المكارم مؤسسة المختار، القاهرة، ط 1، ٢٠٠٧ م.
36. الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية، د. عز الدين على السيد، دار الطباعة المحمدية بالأزهرية، دار الكتب، ١٩٧٣ م.



37. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، دب
38. دراسات في البلاغة العربية ، د. عبد المعطي غريب علام ، منشورات جامعة بنغازي ، ط ١ ، ١٩٩٧ م.
39. دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر ، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩.
40. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، د. سعد حسن بحيري، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢٠٠٥ م.
41. دراسات نقدية في النحو العربي د. عبد الرحمن أبوب، مؤسسة الصباح، مصر ١٩٥٧ م.
42. دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم - دراسة تحليلية ، د. منير محمود المسيري ، مكتبة وهبة ، القاهرة - مصر ، ٢٠٠٥ م .
43. دلالة الإعراب لدى النحاة القدامى، د. بتول قاسم، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط ١ ١٩٩٩ م.
44. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني جدة، ط ٣ ، ١٩٩٢ م.
45. الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة، د. إبراهيم صالح الخلفات، مكتبة جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، ١٥، ٢٠٠٢ م.
46. رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٤ م.
47. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية محمد جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار الطلائع - القاهرة ، ٢٠٠٤
48. شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٥ ١٩٩٠ م. ٤٨ .
49. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس ١٩٧٨ م.
50. شرح ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ط ٢ ١٩٩٥ م.
51. شرح المفصل موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت، (دت).
52. الطراز المتضمن الأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩ هـ) ، دار الكتب الخديوية ، مصر ، ١٩١٤ م.
53. عروس الأفراح ، شروح التلخيص ، بهاء الدين السبكي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، دب .
54. علم المعاني - دراسة وتحليل ، د. كريمة أبو زيد دار التوفيق النموذجية للطباعة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨ م.
55. علم المعاني ، درويش الجندي ، دار النهضة مصر ، ١٩٦٢ .
56. العين الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠ م.
57. في النحو العربي قواعد وتطبيق د. مهدي المخزومي مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١ ، ١٩٦٦ م.
58. في النحو العربي نقد وتوجيه .. مهدي المخزومي دار الشؤون الثقافية بغداد، ط ٢ ٢٠٠٥ م.
59. قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، د. محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط ١ ١٩٩٥ م.
60. قواعد فانت النحاة، د. أحمد حاطوم شركة المطبوعات بيروت . ٢٠٠٧ م.
61. الكامل في اللغة والأدب المبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وسيد شحاتة مكتبة نهضة مصر القاهرة سبتمبر ١٩٥٦ م.



62. الكتاب ، أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ٣٥ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
63. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، بيروت . لبنان .
64. كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان بن حيدرة اليميني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق د. هادي عطية مطر مطبعة الإرشاد، بغداد ط ١، ١٩٨٤م.
65. اللباب في علل الإعراب والبناء، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٥م.
66. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١ هـ) دار صادر، ودار بيروت ، ١٩٥٦م.
67. اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان عالم الكتب، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٦م.
68. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ، ١٩٩٩م .
69. مشكل إعراب القرآن، لابي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم ضامن، منشورات وزارة الإعلام، دط، ١٩٧٣
70. معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٩) تحقيق د. محمد علي النجار، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ود. علي النجدي ناصف، دار السرور، دته دط.
71. معاني القرآن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب ، بيروت، ط 1 ، ١٩٨٥م.
72. معاني النحو، د. فاضل السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان -الأردن، ط ٢٠٠٣٠٢م .
73. المعاني في ضوء أساليب القرآن ، د. عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي . ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م
74. معجم علم الأصوات، د. محمد علي الخولي، دار الفلاح للطباعة والنشر، عمان ١٩٩٨٠م.
75. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط ١ ٢٠٠٠م.
76. المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ديت .
77. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس مكتبة الأنكلو مصرية، القاهرة، طه ٢٠٠٣٠م.
78. من نحو المباني إلى نحو المعاني، د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين دمشق، ١٥ ، ٢٠٠٣م.
79. نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية د. خديجة محمد الصافي، دار السلام، القاهرة، ١ ، ٢٠٠٨م.
80. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية د. مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ط ١٩٩٧٠١م.
81. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٥٩١١) تحقيق: عبد السلام هارون ، وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة ، ٢٠٠١م.
82. الوظائف الدلالية للجملة العربية، تقديم عبده الراجحي، تأليف: محمد رزق مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ٢٠٠٧٠م.

والحمد لله رب العالمين